التوجيه السَّديد

في رسم وضبط بلاغة القرآن المجيد

د. أحمد بن أحمد شرشال

قسم التفسير والحديث

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت

مقدمة

الحمد لله رب العالمين أحمده وأشكره وأستعينه وأستغفره وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ، وبعد، فإن:

حدود مشكلة البحث:

أن بعض الناس تساهلوا في أمر الرسم العثماني ، وتقاعسوا عن البحث فيه فلم يفقهوا ما فيه من المعاني والأسرار العجيبة ، ونظروا إليه معزولاً عن اللغة العربية ، وصاروا يكتبون الآيات القرآنية بالرسم القياسي زعماً منهم أنه الأحرى والأولى ، بل بلغ الجهل ببعضهم أن طعن فيه وخطّأ الصحابة رضي الله عنهم في كتابتهم للمصحف.

قال ابن الخطيب:«إن -الرسم- يقلب معاني الألفاظ ويشوهها تشويهاً شنيعاً، ويعكس معناها بدرجة نكفّر قاربه وتحرف معانيه لا يمكن تعليله ولا يستطاع تأويله»[1].

وقال عبدالعزيز فهمي في إسراف وتحامل: «إنه سرطان أزمن فشوّه منظر العربية وغشّى جمالها»[2]

وقد استشكل أمر الرسم العثماني كثير من المعاصرين، ونادى بعضهم بتغييره بالرسم القياسي، وتوقف بعضهم في فهمه وبالغ بعضهم في تقديسه، وقال: إنه معجز.

وحدود مشكلتهم في الفهم لا في الرسم، ويقولون إن بعض الحروف الزائدة والناقصة كالألف والواو والياء، منها ما يلفظ وينطق ولا

(١) كتاب الفرقان لابن الخطيب ، ص٧١ الجمع الصّوتي للبيب ٢٩٣.

(٢) الحروف اللاتينية في كتابة العربية، ص٧.

وجـود له في خط المصـحف العثـمـاني، ومنهـا لا ينطق ولا يلفظ ، وهو مرسوم في خط المصحف العثماني، ومن ثم كان هذا الإشكال في نظرهم يحتاج إلى نظر وتأمل وقـد قاموا بمحاولات لإيجاد تفسـير لهذا النمط من الحروف الزائدة والناقصة، ولم يفلحوا.

الدراسات السابقة:

عالج مـشكلة اختلاف الرسم العـثماني عن الرسم الإملائي الدكـتور لبيب السعيد، وكتب في ذلك كتـاباً حاول فيه الكشف عن سبب اختلاف الرسم العثماني وإيجاد حل لتلافي الصعوبة في قراءة القرآن في المصاحف التي تلتزم بالرسم العـثماني، وبعد مـحاولات جادة منه في كتـابه: «الجمع الصوتي الأول للقرآن» وفي رسالته القـصيرة التي سمّاها: «رسم المصحف المشكلة وحلّها»[1] توقّف وخلص في النهـاية إلى وجـوب احتـرام الرسم العثماني، وهو أمر لم يجد منه مفـرّاً لإجماع الأئمة الأربعة وغيرهم على وجوب التزامه كما ذكره الإمام أبو عمرو الداني وغيره.[2]

والحل عند الدكـتـور لبيـب لعلاج مـشكلة القـراءة من المصـحف مع وجود هذه الحـروف الزائدة والناقصـة أنه لا بد من تسجـيل القرآن صـوتياً على الأشرطة وإذاعته على الناس، لأنهم لا يسـتطيعون أن يقرأوا القرآن من المصحف، والشـيخ المقرئ لا يتوفـر لكل الناس، ولـم يجد سبـيلاً إلا هذا السبيل سبيل إذاعة القرآن الكريم.

أهمية البحث:

تبدو أهمـية بحث هذا الموضـوع في الكشف والبيـان عن وجه زيادة هذه الحروف ووجه نقصـانها في خط المصحف العثمانـي، ومحاولة إيجاد تفسيـر لهذه الزيادة والنقص كما أن هذه الدراسة تحـاول ولأول مرة إيجاد صلة وربط بين الرسم العثماني، والكتابة في اللغة العربية، فيهدف البحث

(١) كلاهما مطبوع بدار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية.

(٢) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، ص٩.

عن طريق الموازنة والمقارنة إلى التوفيق بين اللغة العربية والرسم العثماني، والإجابة الكاملة عن كل الشبهات التي رفعها دعاة تغيير الرسم العثماني، وبيان السبب في اختلاف مصاحف اليوم في الرسم والضبط بين أهل المشرق والمغرب بأمثلة تطبيقية، فتهدف الدراسة إلى التقليل من الخلاف ما أمكن إلى ذلك سبيلاً.

كما تظهر هذه الدراسة حروفاً غفل عنها نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح سواء ما كان منها من قبيل الرسم أو ما كان من قبيل الضبط كما تكشف الدراسة عن مصادر ومراجع مخطوطة لم يطلع عليها أصحاب هذا الفن، والفضل لله وحده.

منهجية البحث:

بعد أن جمعت أطراف الموضوع، وفكرت فيه كثيراً وأعملت الفكر عنده طويلاً ظهر لي أن يكون على النحو التالي:

١ - بيان أن القرآن لا يتلقى من المصحف.

٢ - بيان وجوب اتباع عمل الصحابة في الرسم العثماني.

٣ - بيان صلة الرسم العثماني بوجوه القراءات وأصواتها.

٤ - بيان أن اللغة العربية لا تخالف الرسم العثماني.

٥ - بيان سبب اختلاف مصاحف اليوم وعلاجه.

٦ - الخاتمة وفيها خلاصة البحث وبيان نتائجه وفوائده.

ومنهجي في هذا البحث إزالة الاختلاف أو تقليله ما أمكن إلى ذلك سبيلاً بين رسم وضبط مصاحف أهل المشرق وأهل المغرب، فإن المتأخرين ونساخ المصاحف وضعوا تقسيماً جرى عليه العمل في مصاحف أهل المشرق، وآخر جرى عليه العمل في مصاحف أهل المغرب، فتعددت المصاحف وتنوعت، بل صار لكل مصر من أمصار المسلمين رسم وشكل معين، وقد يكون مبنياً على غير أساس صحيح كما سيتضح ذلك في عرض بعض الحروف من ذلك.

ولسوف أتعرض -بإذن الله وتوفيقه- لبيان بعض الكلمات القرآنية التي وقع في رسمها أو ضبطها اختلاف أو التي وقع فيها خلاف الأولى، وأتحاشى الكلام على الأحرف المتفق عليها، وأختار منها ما يؤدي حق التلاوة، فلا نتمسك بقواعد الخط والضبط ومذاهبه على حساب تحقيق ألفاظ التلاوة ، وما وضع الخط والرّسم إلا ليكون -ما أمكن إلى ذلك- ترجمة وافية باللفظ ، ومنهجي في هذا البحث عرض هذه الكلمات القرآنية الجاري بها العمل على أقوال العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين ونقل رواياتهم ونصوصهم فيها ليتبين مدى مطابقتها أو مخالفتها لما وصفوه وتأملوه في المصاحف الأمهات.

ونتبع في اختيار الرسم والضبط طريقة الترجيح مراعياً في ذلك الرسم والضبط الذي به تتحق الغاية من التلاوة، وهو الأصل في هذا الباب فيجب أن يكون الخط والضبط تابعاً للتلاوة، وهذا هو المنهج السديد والتوجيه الرشيد لا العكس بشرط ألا يمس ذلك جوهر الرسم المتفق عليه، فلا يجوز تغييره.

والذي جرأني على هذا العمل ، وإن كنت لست أهلاً لهذه الصناعة هو النصح لكتاب الله ، وخدمة للقرآن وأهله وبعد بيان مناقشات هذه الكلمات والحروف ، وبيان وجه الصواب فيها عنّ لي أن أسمي هذا البحث:

((التوجيه السديد في رسم وضبط القرآن المجيد))

ولا إله غيره ولا مرجوّ إلا خيره وهو وحده المعين والهادي إلى سواء السبيل.

أولاً : القرآن لا يتلقى من الصحف

إن هؤلاء الذين قدحوا في الرسم العثماني ارتكبوا أخطاء جمة في دعواهم الباطلة أن فيه تناقضاً غريباً وتنافراً معيباً، فاعتقادهم أن القرآن يتلقى من الصحف والمصاحف خطأ في التصور، فالأساس الذي انطلق منه هؤلاء وبنوا عليه دعواهم فاسد ، وما بني على فاسد فهو فاسد مرفوض ، ولم يقل أحد من أئمة القراءة أنّ القرآن يتلقى من المصاحف والخط ، إن حفظ القرآن وتلاوته لم تعتمد على المصاحف وحدها بل على التلقي والمشافهة ، والسماع والرواية وهي سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، وهذا واضح جليّ من السنة فهذا معلم الأمة -صلى الله عليه وسلم- كان يتعلم القرآن من جبريل عليه السلام ويشافهه به ﴿إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى﴾ .[١] ، وكان يعارضه القرآن في كل عام في شهر رمضان ، وعارضه عام وفاته مرتين، وكما جاء في الخبر الصحيح إنه كان يدارسه القرآن في رمضان[٢] ، وكل ذلك تمّ بالمشافهة والتلقي ﴿وإنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم﴾[٣] ومادة «تَلقّى» من اللقيا فيها لقاء بين أثنين هما المتلقّي، والمتلقَّى منه ، والمتلقِّي هنا هو الرسول -صلى الله عليه وسلم - والمتلقّى منه الله تعالى، ولكن بواسطة جبريل يبينه قوله تعالى: ﴿فإذا قرأناه فاتبع قرءانه﴾ فإذا قرأه عليك جبريل فاتبع قراءته[٤] . واقتدى به وبفعله -صلى الله عليه وسلم- وهو العرض والسماع- الصحابة رضي الله عنهم ، فهذا عبد الله بن مسعود يقول: (حفظت من في رسول الله -صلى الله عليه وسلم بضعاً وسبعين سورة)[٥] ، ويبين عمّن أخذ بقية السور فيقول في رواية أخرى:

(١) من الآية (٥) والنجم.
(٢) انظر : فتح الباري (٤/ ١١٦ ، ٩/ ٤٣)
(٣) من الآية (٦) النمل.
(٤) انظر: سنن القراء (٤٥)
(٥) البخاري فضائل القرآن (٦/ ١٠٢) ، مسلم فضائل الصحابة (٤/ ١٩١٢)

(وأخذت بقية القـرآن عن أصحابه)[1]، ويتجلى لنا ذلك واضحاً في المصاحف التي نسـخها عثـمان -رضي الله عنه- فأرسل مع كل مـصحف قـارئاً يعلم الناس صـفـة الأداء، وفي هذا دليـل قاطـع على أن من أحكام القراءة ما لا يمكن أخذه من المصحف، ولكن بالتلقـي والسماع والمشافهة، فـالقـراءة رواية وسند وتلق ومـا خط المصـحف إلا كـالتذكـرة ولو كـتـبناه بالرسم القـيـاسي كـمـا يزعـمـون لا يـزول اللبس الذي ادعـوه ، لأن في القراءات كيفيات خـاصة ثابتة بالتواتر والرواية والنقل، وهي لا تضبط إلا بالمشافهة والتلقي والتعليم إذ لا يوجد في الخط ما يرشد إليها كالمدّ والإمالة والإظهار والإدغام والإشمام والروم والغنة وغيرها ، وضبطها علامة على الأداء والكيفية ، ولا علامة لصفة الأداء والكيفية فالشكل والضبط لا يبين صفـة الأداء وكيفـية النطق ، ولا يتـحقق ذلك إلا بالمشافـهة والسـماع مع التكرار.

ولذلك اختار أبو داود سليمـان بن نجاح (ت٤٩٦هـ) وهو الحجة في هذا الباب عدم ضبط بعض الحـروف، وعلل ذلك بقوله: «إذ لا يقدر أحد أن يلفظ بهن مخفاة ولا مختلسة من الكتـاب حتى يأخذ ذلك مشافهة من العـالم مع ريـاضـة وتفـهـم وتـعلم»[2] ، وعلل ذلك فـي مـوضع آخـر فقال: «لأنه لا يتوصل إلى حقيقة اللفظ بها إلا بالمشافهة من فم المقرئ دون الضبط والخط»[3] ، وحينـئـذ لم يبق شك في أن تلاوة القرآن لا تكون من المصحف إلا بعد التلقي والسماع والمشافهة.

ثانياً : بيان وجوب اتباع عمل الصحابة في الرسم:

من الأخطاء التي وقع فيها هؤلاء الذين ينادون بتغيير الرسم العثماني واستبداله بالرسم القـياسي أنهم اعتـقدوا أن الصحـابة -رضي الله عنهم-

---

(١) فتح الباري (٤٨/٦)

(٢) كتاب أصول الضبط ، ص ٢٤.

(٣) كتاب أصول الضبط ، ص ٢٤.

اصطلحوا على هذا الرسم، وحينئذ لا يوجب ذلك الالتزام به، وهذا منهم قصور في الفهم ، وخطأ في الاعتقاد، وهذا الزعم فاسد، وكل ما بنى على فاسد فهو فاسد مرفوض فإن الرسم العثماني يتأكد العمل به من جهتين:

الأولى : إقرار الرسول -صلى الله عليه وسلم- لهذا الرسم ، والوحي لا يزال ينزل، ولو وقع فيه ما ذكروا لجاء الوحي على الفور مبيّناً وموضحاً كما نزلت آيات العتاب. .

الثانية : عمل الصحابة -رضي الله عنهم- وهذا وحده كاف في وجوب الاقتداء بهم وبما اصطلحوا عليه ، فهؤلاء القوم يزعمون أن عمل الصحابة غير واجب الاتباع، وهذا خطأ جسيم. فإنهم نقلوا لنا القرآن والسنة بما في ذلك هجاء المصاحف، كيف نتابعهم على كل ذلك ونخرج منه هذا الرسم ، وهو ألصق بالقرآن أو هو القرآن المكتوب، بل هو من أولى ما يجب قبوله واتباعه والعمل عليه.

فإن كان الرسمُ توقيفياً كان اتباعنا له ألزم، وإن كان اصطلاحاً من الصحابة كان عملنا به أحق فعلى كلا القولين يلزمنا اتباعه.

قال اللبيب في شرحه للعقيلة: «. . . فما فعله صحابي واحد وأمر به فلنا الأخذ به والاقتداء بفعله والاتباع لأمره، فكيف وقد اجتمعت الصحابة على كتب المصحف حين كتبوه نحو اثني عشر ألفاً من الصحابة -رضي الله عنهم- ونحن مأجورون على اتباعهم ومأثومون على مخالفتهم ، فينبغي على كل مسلم عاقل أن يقتدي بهم وبفعلهم، فما كتبوه بغير ألف فواجب أن يكتب بغير ألف، وما كتبوه متصلاً فواجب أن يكتب متصلاً وما كتبوه منفصلاً فواجب أن يكتب منفصلاً ، وما كتبوه من تاء التأنيث بالتاء فواجب أن يكتب بالتاء، وما كتبوه بالهاء فواجب أن يكتب بالهاء».

ثم علل لذلك فقال: «لأنهم لم يرسمُوا إلا على أصل وعلم ومعرفة وقصد لذلك لمعان جمة علمها من علما وجهلها من جهلها»[1] ومما علمناه وظهرت حكمة رسمه ما تعلمناه في الصغر: «كل امرأة في القرآن أضيفت إلى زوجها تكتب بتاء مفتوحة، وإلا تكتب بتاء مربوطة، فتأمل هذا السر العجيب، لا يمكن أن يكون هذا قد حصل في كتابة الصحابة اتفاقاً، وإنما تم عن قصد ومعرفة لمعان غابت عنا.

فكلمة «امرأة» إذا أضيفت إلى زوجها تكتب مفتوحة هكذا ﴿امرأت عمران﴾ فكأنها مفتوحة لزوجها فقط، وإذا ذكرت مقطوعة عن الإضافة تكتب مربوطة لقوله: ﴿إني وجدت امرأة﴾ هذا سر عجيب.

ثالثاً: بيان صلة الرسم العثماني بوجوه القراءات:

إن هؤلاء الذين ينادون بتغيير الرسم العثماني يجهلون الصلة الوثيقة التي بين هذا الرسم ووجوه القراءات وأصواتها، ومن المعلوم لدى علماء القراءات أن أي تغيير في رسم بعض الكلمات القرآنية غالباً ما يؤدي إلى تغيير في نص القرآن إما تغيير في بنية الكلمة يترتب عليه تحريفها أو تغيير في الوقف عليها أو ربما أدى في بعض الأحيان إلى إسقاط قراءة منزّلة.

إن كتابة: ﴿ مَلك يوم الدين ﴾ بألف بعد الميم يسقط القراءة بحذف الألف وهي متواترة ، كما أنه لو كتبت ﴿امرأة﴾ و﴿رحمت﴾ و﴿نعمت﴾ وغيرها في مواضعها المفتوحة بالهاء لتغيّر حكم الوقف عليها.[2]

ومثلها لو حذفت الألف من الرسم على قولهم بزيادتها من قوله تعالى: ﴿الظنونا﴾ و﴿الرسولا﴾ و﴿السبيلا﴾[3] ، لسقطت القراءة بإثبات الألف وهي متواترة فأي تغيير في الرسم في هذه المواضع وأمثالها يؤدي

---

(١) الدرة الصقلية، ص١٨، ٢٦

(٢) انظر: المقنع للداني، ٧٧.

(٣) من الآية(١٠، ٦٧) الأحزاب.

إلى تغيير في القراءة أو إخلال فيها أو إسقاط لها، وإن لم يظهر لنا ذلك في مواضع أخرى.

ولقد عبّر عن هذه الصلة الوثيقة بين القراءة والرسم الإمام الحجة أبو العباس المهدوي فقال: «كانت الحاجة إليه- الرسم- كالحاجة إلى سائر علوم القرآن، بل أهم ووجوب تعليمه أشمل وأعم إذا لا يصح معرفة بعض ما اختلف القراء فيه دون معرفته»[1] ولو أهملنا هذا الرسم الذي اتفق عليه الصحابة لضاع ،وبضياعه يضيع كثير من هذه اللغات والقراءات والأوجه التي لا يمكن الاستدلال عليها إلا بالمصاحف التي هي أوثق وأصدق الحديث، فهجاء المصاحف له تعلق كبير بالقراءات وأصواتها وأدائها، ولذلك لم تخل كتب القراءات من عقد باب في بيان مرسوم المصاحف.

ومن جهة أخرى إن هؤلاء الذين طعنوا في الرسم العثماني وقعوا في تناقض عجيب وتنافر معيب، وهو إذا كان السبب الدافع إلى كتابه المصاحف بالرسم القياسي على حدّ دعواهم، هي هذه الحروف المحذوفة والزائدة في المصحف فإن الكتابة بالرسم القياسي لا يخلو من هذه الحروف الزائدة والناقصة من ذلك مثلاً «هذا» و«ذلك» و«لكن» و«قالوا» و«الشمس» و«النهار» ونحوها بل إنّ بعض الكلمات تضمنت الحذف والزيادة كنحو: «أولَيك» بزيادة واو ونقص ألف، فاتفقت مع رسم المصحف في النقص والزيادة ولكثرة استعمالهم لها لا يشعرون فحسهم اللغوي متبلد.

ثم إن المبتدئ في أول مراحل التعليم الذي عرف زيادة الألف بعد واو الجمع في نحو: «قالوا» وحذفها في نحو: «هذا» وشبهه في الرسم القياسي يعرف الزيادة والحذف في الرسم العثماني لا فرق بين هذا وذاك.

وبمثل ذلك يقال في الحروف المثبتة والمحذوفة والمبدلة في الرسم

---

(١) هجاء مصاحف الأمصار للمهدوي (٧٥).

العثماني والطريقة واحدة في التلقي والتعليم لا فرق بين تعلم الرسم العثماني والرسم القياسي، بل هناك ما يدعو إلى أن الرسم في بعض الحالات يكون أسهل وأيسر إذا علمت بعض مزاياه وفصاحته وبلاغته.

وقد رأيت ولمست المحافظة الجادة على الرسم العثماني في بلاد المغرب والجزائر وأفريقيا، فلا يزال الصبيان وطلاب المدارس القرآنية ذات الطراز القديم يكتبون القرآن في الألواح بالرسم العثماني، ولم نسمع منهم شكوى ولا نفوراً من الالتزام به ولقد مررت على طلاب «الزوايا» و«المخاطر» وتأملت هذه الألواح فلم أجد في كتابتهم خروجاً عن الالتزام بخط المصحف ولعلمائهم فيه منظومات وأراجيز ومتون يحفظونها ويُعوّلون عليها.

وقد امتدح عبدالرحمن بن خلدون وأثنى على أهل المغرب عامة لقيامهم ومحافظتهم على الرسم العثماني فقال: «فأما أهل المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط وأخذهم أثناء المدارسة بالرسم ومسائله...». إلى أن قال: «فهم لذلك أقوم على رسم القرآن وحفظه ممن سواهم»[1]

وصف ابن خلدون طريقة تعليم الأولاد في بلاد المغرب، وأنهم يتعلمون الرسم العثماني مع تعليمهم للقرآن، وهي سنة القراء في مناهجهم.

أقول: هذه الطريقة كانت في عصر ابن خلدون في القرن الثامن، وقد استمر الحال على ذلك إلى عهد قريب وقد أدركنا تلك الطريقة وحفظنا القرآن بها. أما الآن فانحسرت طريقة تعليم الرسم العثماني، وتقلصت من بلاد المغرب وانزوت في بلاد شنقيط، ولا يدري ابن خلدون ماذا أحدث أهل المغرب بعده لذلك يصحّ لي أن أقول اقتباساً من عبارته: «أهل شنقيط أقوم على الرسم العثماني وحفظه ممن سواهم من

---

(١) مقدمة ابن خلدون، فصل ٣١ ص٥٣٧.

أهل المغرب» ، وإن كان لا يزال شيء من ذلك عند علمائهم.

فتلك شهادة ابن خلدون في عصره لأهل المغرب، وهذه شهادتنا لأهل شنقيط الذين لا يزالون يحفظونه ويلتزمونه في كتابتهم للقرآن في الألواح ودرج على ذلك سلفهم وخلفهم.

ولعل ذلك نابع من اعتقادهم أن الحفظ لن يتم ولا يسمى الحافظ حافظاً حتى يتقن حفظ القرآن مع حفظ رسمه وضبطه فعندهم أن المكتوب والمحفوظ شيء واحد، ولا يمكن الفصل بينهما، ولا يخطر ببالهم غير ذلك، فهذا معتقدهم ولا يجاز الطالب إلا بعد حفظ القرآن عرضاً وسماعاً مع رسمه وضبطه بالنقط والشكل.

فهذه طريقة أهل الجزائر والمغرب وشنقيط في الحفظ ، وقد حفظنا القرآن بها، ولم نسمع أحداً منهم شكاً من أمر صعوبة الرسم العثماني، بل يأخذونه مسلماً لأنه رسم زيد بن ثابت كاتب الوحي، بخلاف غيرهم، فإنهم أهملوا الرسم العثماني ولا يعرفونه، لأنهم لا يكتبون القرآن في الألواح، وإنما يحفظونه من المصحف، فصار الرسم عندهم مقصوراً على لجان تصحيح المصاحف قابعاً خلف المطابع، وهذا يعد من العجز والتقصير عند العلماء ، لأنه لا يجوز أخذ القرآن من الصحف، ولا من المصحف، فقد أثر عن بعض أهل العلم قولهم: «لا تأخذوا القرآن من مصحفيّ ولا العلم من صحفيّ»[1]

رابعاً : بيان أن اللغة العربية لا تخالف الرّسم العثماني :

من بين خصائص اللغة العربية الإيجاز ، وهو واد من أودية البلاغة والفصاحة حتى قالوا: البلاغة الإيجاز.

فجاء خط المصحف على سنن لغة العرب من الإيجاز في بابه ، فوافق خط المصحف للغتهم العربية ، فالرسم العثماني لا يخالف اللغة

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف ، ص١٠

العربية بوجه، وقد احتج به أهل اللغة ورجعوا إليه وقدموه عند الاختلاف، وإذا راجعنا كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) نجد أنه نص على مواضع كثيرة على ضرورة الحذف طلباً للخفة وذكر في كتابه صوراً كثيرة للحذف إيجازاً واختصاراً[١] ، ومثله يحيى بن يزيد الفرّاء(ت٢٠٧هـ) في كتابه معاني القرآن[٢] ، ومثلهما أبو محمد عبدالله بن قتيبة(ت٢٧٦هـ) وعلل ذلك بقوله: «لأن فيما بقي دليلاً على ما ذهب»[٣] .

قال أبو عمرو الداني: «وحذفها من سائغ اللغات، سمعها قومٌ من الأثبات»[٤] .

هذا إذا كان الإيجاز في لغة العرب يراد به الاختصار والتخفيف وعدم التطويل فحسب ، فما بالك بهذا الإيجاز في الرسم العثماني الذي ظهر فيه سمو البلاغة وحسن الفصاحة في تأدية وجوه القراءات وأصواتها، فليس هناك تنافر بين اللغة العربية والرّسم العثماني ، والأمثلة على هذا الحذف كثيرة منها قوله تعالى : ﴿إن هذان لساحران﴾[٥]

رسم الصحابة هذه الجملة وغيرها بدون نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف، وبحذف الألف والياء ، فرسمها على هذه الصفة ومجيئها على هذه الحال يجعلها تؤدّي جميع القراءات المتواترة، وهي أربع قراءات برسم واحد، فمثل هذا الإيجاز في الرسم العثماني أدى أوجهاً وأصواتاً مختلفة، فهو أبلغ وأفصح من أيّ رسم آخر فلو رسمت الألف أو الياء في الخط على حدّ زعمهم لسقطت جميع القراءات الأخرى المتواترة، والحذف مشهور في لغة العرب قال الكسائي: «والعرب قد تفعل مثل هذا فيقول: القاضي والقضي وأنشدني بعض أهل العربية:

---

(١) الكتاب لسيبويه(١/ ٥٤ ، ٢٥).
(٢) معاني القرآن للفراء(١/ ٩٠).
(٣) أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٤٢).
(٤) الأرجوزة المنبهة (٢٦١).
(٥) من الآية (٦٣)، سورة طه.

لتقعدن مقعد القضيّ وتحلفي بربّك العليّ[1]

ومن فصاحة الرسم وبلاغته زيادة الألف في نحو قوله تعالى: ﴿الظنونا﴾ و﴿الرسولا﴾و﴿السبيلا﴾ ونحوها فكتبت بالألف في المصاحف على لغة من يقول: «لقيت الرجلا» بإشباع فتحة اللام.

روى أحمد بن يحيى عن جماعة من أهل اللغة أنهم رووا عن العرب: «قام الرجلو» بواو و «مررت بالرجلي» بياء في الوصل والوقف و«لقيت الرجلا» بألف في الحالين قال الشاعر:

إذ الجوزاء أردفت الثريا ظننت بآل فاطمة الظنونا[2]

هذا إذا كان إثبات الألف في هذا البيت يراد به إقامة الوزن أو يراد به لغة من لغات العرب، كالأمثلة السابقة ، فما الظن إذا كان رسم هذه الألف في تلك الكلمات المذكورة وغيرها جاء لرعاية القراءات المتواترة التي وردت فيها فلو حذفت الألف المزيدة على حدّ زعمهم لسقطت قراءات متواترة فإثباتها من فصاحة الرسم وبلاغته.

قال الفراء: «وأهل الحجاز يقفون بالألف وقولهم أحبّ إلينا لاتباع الكتاب ، ولو وصلت بالألف لكان صواباً؛ لأن العرب تفعل ذلك»[3]

وحينئذ فلا وجه لقول من قال: إن هذه الألف زائدة ولا ينبغي أن توصف حروف القرآن لا يالزيادة ولا بالنقص.

وبعد هذا العرض تبين لي واتضح أن الرسم العثماني ليس غريباً على لغة العرب، وليس فيه تناقض ولا تنافر مع اللغة العربية كما زعموا، فكما أن الرسم العثماني اشتمل على حروف زائدة لأغراض بلاغية فهمها من فهما، وجهلها من جهلها، فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف زائدة، وكما أن خط المصحف اشتمل على حروف محذوفة،

---

(١) مشكل الآثار للطحاوي(٤/ ٢٠٠).

(٢) مقدمة المباني (١٦٥).

(٣) معاني القرآن(١/ ٣٥٠).

فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف محذوفة وكما أن الرسم العثماني اشتمل على حروف مبدلة، فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف مبدلة.

فالمحافظة على الرسم العثماني هي عين المحافظة على اللغة العربية بل فيه زيادة محافظة على بعض اللغات التي لم يحفظها إلا الرسم العثماني، فوافق خط المصحف لغة العرب وطابق فصاحة القرآن وبلاغته، فكما أنهم كانوا يراعون في الألفاظ الفصيح والأفصح كانوا يراعون في الخط الفصيح والأفصح ويكرهون في الخط ما يكرهون في اللفظ.

وقد دأب أهل اللغة قديماً وحديثاً على الاحتجاج بالرسم العثماني في مواضع الاختلاف، كما احتج به علماء التفسير عند اختلافهم في بيان مراد الله من الآية كما في قوله تعالى: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾ هل هو نهي أو نفي، لاشك أن عدم حذف الألف من قوله: ﴿تنسى﴾ يدل على أنه نفي، فلا وجه للعجب والاستغراب ولا جفوة ولا قطيعة بين الرسم العثماني واللغة العربية.

خامساً: بيان اختلاف المصاحف وسببه:

اختلفت المصاحف التي بأيدينا اليوم اختلافاً كبيراً في طريقة الرسم والضبط ، ويكاد يكون لكل مصر من أمصار المسلمين مصحف ، وإذا ضيّقنا دائرة الاختلاف نجدها تنحصر في رسم وضبط أهل المشرق وفي رسم وضبط أهل المغرب.

وكل منهما له طريقته ومذهبه في الرسم والضبط ، وإذا عرضنا هذا الاختلاف على أقوال أئمة العلم والذين هم حجة في هذا الباب ينهار معظم هذا الاختلاف، وليس له في بعضه سند يقوم عليه ، فالمصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم تحتاج إلى تحقيق في باب الرسم والضبط. قال الشيخ حسين بن علي الرجراجي(ت٨٩٩هـ) وهو يرد على من يحتج بالمصاحف الموجودة في عصره، فقال: «إذ لا حجة بالمصاحف الموجودة

بين أيدينا اليـوم ، وإنما الحجة بالمـصاحف القديمة التـي كتبـها الصـحابة - رضي الله عنـهم- وهي التي اطلع علـيـهـا أبو عـمــرو الداني وأبو داود وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن»[1] .

ومن ثم كـان من الواجب علينـا أن نعرض هذا الاختـلاف على مـا نقله الأثبات من المصاحف الأمهات المظنون بهـا الصحة وما رواه أئمة هذا العلم المهـجـور الذي كاد أن يندثـر ويندرس، ويكون اخـتلاف المصـاحف مقبولاً إلى حدّ ما إذا وجـد أصل الخلاف في المصاحف الأمهات، فيكتب في بعضـها بالحـذف أو بوجه مـا، ويكتب في بعضـها الآخـر بالإثبات أو بوجه آخر، وجاءت الرواية مبهمة من غير تسمية مصر بعينه فبهذه الصفة قـد يسوغ للـمشـارقـة أو المغاربة أن يختـاروا أحد الوجـهين الذي يحـقق التلاوة، بشـرط أن لا يخرج الخلاف عن المصـاحف الأمهـات التي أرسلها سيـدنا عثمان إلى الآفـاق، وألا يخرج الخلاف عمـا رواه أئمة هذا العلم، ولقد تأملت هذا الاختـلاف الواقع في مصاحفنا اليوم فـرأيت بعضه يرجع إلى الخطأ المحض ، ورأيت بعـضـه الآخـر يكون من قـبـيل عـدم الأولى، ولنبدأ بعـرض نماذج تطبيقـية خالف فـيها نسـاخ المصاحف ولجان المراجـعة والتصحيح مهيع الصواب، فأقول: ومن الله استمد العون والتوفيق.

تركيب التنوين وتتابعه:

حرص علماء القراءات على أداء القـرآن بالروايات والسّماع والتلقي والعــرض ، وهو سنة المصطفـى -صلى الله عليــه وسلم- فكان يســمع ويعـرض على جبـريل كـما جـاء في الخبـر الصـحيح وتقـدم، لأن هناك كيفيات في الأداء لا تعلم إلا بالتلقي والسماع وكثرة التكرار.

وقـد حـاول علماء الـقراءات أن يضـبطوا هذه الكـيفـيـات في الخط والرسم ، فوضعوا علامة للحركة والسكون والشد والمدّ والتنوين والإشمام والإمالة وغيرها، فكل ذلك لضبط ألفاظ التـلاوة، فميزوا كلّ ذلك بعلامة

(١) تنبيه العطشان ورقة ٤٦ .

بحيث صار لكل كيفية في الأداء والتلاوة علامة في الخط ، فكان النقط والشكل والضبط.

ومما وضعوه تركيب التنوين وتتابعه، ومعنى تركيب التنوين: وضع إحدى العلامتين فوق الأخرى، ومعنى التتابع: وضع إحداهما بعد الأخرى، وعلة التركيب الدلالة على البعد الذي بين التنوين وحروف الحلق في المخرج كما سيأتي بيانه، فلأجل ذلك القرب يدغم فيها ما يدغم، ويخفى ما يخفى ويقلب ما يقلب كما هو معروف عند أرباب القراءة.

قال الناظم:

تركيبك التنوين قبل الحلق ... هو الصحيح عند أهل الحق
وقيل مطلقاً بلا شقاق ... وقيل في المفتوح دون الباقي
ذكره الداني وقبل الدؤلي ... والعمل اليوم بذاك الأول[1]

ولا يؤدي الغرض من التلاوة إلا الوجه الأول الذي صححه الناظم وعليه العمل.

وشذ عن هذا الشيخ أبو عبدالله المجاصي البكّاء ، فجعل علامة التنوين الأولى حركة والأخرى نوناً مركبة عليها وبه جرى العملُ في المصاحف الباكستانية، وهو أصل مرفوض لا يكتب التنوين ولا ترسم له صورة في الخط إلا في الكتابة العروضية ، ردّه كثير من العلماء قال الإمام الشيخ حسن الرجراجي(ت٨٩٩هـ) في كتابه عمدة البيان: «أصل مرفوض» وقال :«وما قاله المجاصي مخالف لنصوص أئمة هذا الشأن»[2] ، ورده أيضاً الإمام الحسن بن عليّ المنبهي الشبّاني في كتابه كشف الغمام في مرسوم خط الإمام[3] .

---

(١) أملاه عليّ الشيخ ابن أيد الشنقيطي عضو لجنة المصاحف.
(٢) حلة الأعيان على عمدة البيان ورقة ٤٥ .
(٣) انظر : كشف الغمام ورقة ٣٧.

اتفق النحاة والكتاب على أن التنوين لا ترسم له صورة في الخط فعمل الشيخ المجاصي مرفوض ومخالف للإجماع.

ثم يجب أن نبين علامة التنوين من علامة الحركة فتأمل كلام أئمة هذا الشأن، فنجد أن أبا عمرو الداني عيّن علامة الحركة من علامة التنوين في التركيب والتتابع، وفعل مثله أبو إسحاق التجيبي، وقول أبي داود: «إحداهما الحركة والثانية التنوين»[1]، نص في التعيين لأنه إذا تعينت الثانية للتنوين تعينت الأولى للحركة أي أن الشيوخ اتفقوا على أن علامة الحركة هي المباشرة التي تلي الحرف طولاً وعرضاً تركيباً وتتابعاً، ثم تليها علامة التنوين ففي حال النصب والرفع السفلي منهما هي الحركة لأنها تلي صورة الحرف، والعليا هي علامة التنوين، لأنه جاء بعد الحركة.

وإن الشيخ الرجراجي(ت٨٩٩هـ) نقل عن بعض الشراح في التركيب يحتمل أن تكون العليا هي التنوين، ويحتمل أن تكون هي السفلى، ونقل هذا الاحتمال الإمام التنسي، وتبعه على ذلك الشيخ الضباع وغيره من المتأخرين رحمهم الله.[2]

ومقتضى القواعد والحس وكلام الشيخين المتقدم والخرّاز في نظمه مورد الظمآن أن علامة الحركة هي الأولى وعلامة التنوين هي الأخيرة، ولا تحتمل غير ذلك، ويؤخذ ذلك من قول الخرّاز: «فزد» ومن قوله: «اتبعتها»؛ لأن التعبير بالاتباع يؤخذ منه تقديم الحركة على التنوين لأن المتبوع سابق والتابع لاحق، فيتعين أن الحركة هي التي تلي الحرف مطلقاً رفعاً وخفضاً ونصباً اتباعاً وتركيباً؛ لأن الأصل أن يوافق الخط اللفظ في نظم حروفه وترتيبها في الخط على حسب ترتيبها في اللفظ، فيعلم من ذلك أن علامة التنوين لا تحتمل غير ذلك ليطابق الخط اللفظ، لأن اللفظ بالتنوين هو الأخير، فتكون علامته هي الأخيرة، ويستفادُ ذلك

(١) أصول الضبط ورقة ١١ المقنع للداني ١٢٧ المحكم في نقط المصاحف ٦٨.
(٢) حلة الأعيان ورقة ٣٣ الطراز ورقة ٢٦ سمير الطالبين ١٢٦.

أيضاً من تعريفاتهم للتنوين: تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً.

فثبت يقيناً أن علامة التنوين تأتي في الخط بعد علامة الحركة في التركيب والتتابع، وهي التي لا تباشر الحرف ولا تليه، بل التي تليه هي الحركة.

وإذا تقرر هذا عند العلماء، ولم يعلم لهم مخالف نأتي إلى ما جرى عليه ضبط بعض المصاحف من اضطراب لا يؤدي الغرض من إضافة النقط والشكل إلى المصاحف، ولنصرب لذلك أمثلة تبين المقصود بوضوح فمن ذلك نحو قوله عز وجل: ﴿عليماً حكيماً﴾، فإن لتركيب التنوين بهذه الصفة إحداهما فوق الأخرى سبباً معقولاً وتوجيهاً حسناً، فأبعدت علامة التنوين عن حرف الحاء بالتركيب إشارة إلى إظهار التنوين وبيانه وفصله في اللفظ عمّا بعده لبعد المخرجين ،مخرج حروف الحلق عن مخرج النون الساكنة والتنوين، فجاء الشكل موافقاً وموضحاً للفظ والتلاوة.

وعند غير حروف الحلق يجب أن تقرب علامة التنوين من الحرف الذي يأتي بعدها إشارة إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب ، هذا هو المعروف والمشهور والذي عليه العمل وهو الموافق لنصوص أئمة القراءات كما تقدم.

وإذا لاحظنا وتأملنا مصاحف أهل المشرق بمختلف الروايات نجد خلاف ذلك، فإن علامة التنوين أبعدت أكثر من بعدها بعد حروف الحلق وهذا وجه عجيب وغريب ما قال به أحد من العلماء، ولا وجه له من المنقول ولا من المعقول ويتضح ذلك بنحو قوله تعالى :﴿غفوراً رَّحيماً﴾[1]. فإن إبعاد علامة التنوين عما يليهاليس صحيحاً، وهي أشد ما تكون قرباً إلى حرف الرّاء لتدغم فيه إدغاماً كلياً ذاتاً وصفة، ويقتضي ذلك أن تقرب علامة التنوين إلى الحرف الذي يليها عند حروف غير الحلق لقرب المخرجين وإن وضعها الحالي في المصاحف يتوهم به - باعتبار المعنى

(١) من الآية ١٠٦ ، النساء

الذي لوحظ في التركيب والتتابع- أنها أبلغ في الإظهار، ولا قائل به.

وقد يقول قائل: إن علامة التنوين هي السفلى لتتصل بعلامة الوقف وهي الألف وهذا باطل مردود من وجوه:

الأول : جرت مصاحف أهل المشرق على وضع التنوين على الحرف الذي قبل الألف، ولو جعلوهما على الألف بالصفة التي ذكروا وبالتوجيه الذي وجهوا لكان فيه بعض الصواب.

الثاني : يتقض عليهم بأنهم جعلوا علامة الإقلاب هي الثانية، وهي علامة التنوين ولم يتفطنوا في نحو قوله عز وجل: ﴿سميعاً بصيراً﴾[1].

الثالث: يلزمهم التناقض في نحو قوله ﴿لآيةً لكُم﴾[2] ، مع نحو قوله: ﴿لآيٰتٍ لِّقوم﴾[3] حيث يلزمهم في الخفض ما لزمهم في النصب لأن التنوين يجري في كل الحالات والنظائر.

تقريب علامة التنوين من الحرف الذي بعدها مع غير حروف الحلق هو الصواب، وهو الذي يؤدي غرض التلاوة وعليه نص أبو عمرو الداني وأبو داود ابن نجاح وأبو إسحاق التجيبي وأبو عبدالله القيسي وميمون الفخار وغيرهم من علماء هذا الشأن ،والمقتدى بهم في هذه الصناعة، وهو الذي جرى به العمل في مصاحف المغرب برواية ورش وقالون.[4]

إبعاد علامة التنوين عند غير حروف الحلق مع شدة الاتصال في الإدغام التام ومع القرب، في الإخفاء لا وجه له وغير مستساغ ومخالف لما وضع له النقط والشكل ويتنافى مع تشديد الحرف الذي بعده في حالة الإدغام وهو كالجمع بين المتضادين.

---

(١) من الآية ٢ ، الإنسان.

(٢) من الآية ٢٤٨ ، البقرة .

(٣) من الآية ١٢ ، النحل.

(٤) انظر: الدرة الجلية ٢٠ الميمونة الفريدة ١٥ دليل الحيران ٢٢٤ السبيل ١٧

وإذا كـان أبو عمـرو الداني وغيـره قـال: في من وضع علامـة على الحرف الذي من قبل فإنه مذهب فاسد فنقول: إن إبعاد علامة التنوين عن حروف غير الحلق أفسـد، ونحن نعلم ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في المصحف العثماني إلا من أجل تصحيح التلاوة، وإلا ما كان ينبـغي أن يضـاف شيء إلى المصـحف ، بل قـد وردت الكراهة عن بعض السلف، ولو كان لتصحيح التلاوة.[1]

وإلى ما تقدم أشار ميمون الفخّار:

إن تبـع التنـوين شكـل الجـــرّ والرفع والنصب كمـا في الذكر
ركـبـهـمـا قـبل حـروف الحلق الشكل من تحـت وذا من فـوق
رفـعاً ونصـباً عكسه في الجـرّ الشكل من فـوق به عن خـبـر
احكم لشكل الحـرف بالتبـاشر في كلهـا الحـالات فـي النظائر

وقال في موضع آخر:

لكنّهـا العليـا بغيـر الـكسـر وهي به السـفـلى تفطن وَادْرِ[2]

وقال أبو عبدالله القيسي:

ونقطة الحــرف تليــه حـتــمـاً في كل حـالة فحـصل علمـاً[3]

يقصد بنقطة الحرف حركته والله أعلم.

ضبط: (الذي) و(التي) وبابهما:

وإذ تصفحنا مصاحف المغاربة نجـد أن نساخ المصاحف خالفوا قواعد الضـبط والشكل وتجـاوزوا نصـوص أئمـة هذا الـعلم ، ويتـضح ذلك في ضبط قوله تعالى : (الَّذِي) و(الَّتِي) مفرداً وجمعاً وبابهما حيث لم يضبطوا اللام فأخلوها من الحـركة والشدة ولم يلحـقوا الألف بعد اللام في صيـغة

---

(١) انظر المحكم في نقط المصاحف للداني ١٠

(٢) الدرة الجلية ورقة ٢٠

(٣) الميمونة الفريدة ورقة ١٥.

الجمع. هذا مذهب المغاربة في مصاحفهم وبه جرى العمل. ولبيان ذلك أذكر كلام الشيخين أبي عمرو الداني ، وأبي داود وما ذكراه فيهما فأقول: اتفق علماء القراءات والرسم على حذف إحدى اللامين من «الذي» و«التي» وبابهما، ورجح أبو عمرو الداني حذف اللام الأصلية فقال: «والمحذوفة عندي هي اللام الأصلية، وجائز أن تكون لام المعرفة لذهابها بالإدغام وكونها مع ما أدغمت فيه حرفاً واحداً والأول أوجه»[1] .

ورجّح الشيخ أبو عبدالله الخرّاز حذف اللام الثانية اتباعاً لأبي عمرو الداني فقال:

باب ورود حذف إحدى اللامين   وهو مرجح بثاني الحرفين

ولم يذكر مذهب أبي داود مع التزامه بذلك في صدر نظمه.

واختار أبو داود حذف اللام الأولى فقال: «كتبوه بلام وهي عندي المتحركة المشددة» وعلل لذلك بقوله: «لأن الفرق بين الواحد والتثنية والجمع ظاهر »[2] وتبعه أبو إسحاق التجيبي في اختياره ورجحه الشيخ عبدالواحد ابن عاشر في شرحه على مورد الظمآن فقال: «ومذهب أبي داود ظاهر الرجحان»[3] وثمرة الخلاف بين الشيخين تظهر في الشكل ورتب على ذلك نساخ المصاحف الضبط، فعلى رأي أبي عمرو الداني القائل بحذف اللام الأصلية تعرّى اللام من الحركة والشدة، ولا تلحق الألف الحمراء بعدها كما هو متبع في المصحف برواية ورش عن نافع في بلاد المغرب، وعلى رأي أبي داود القائل بحذف اللام الأولى توضع الحركة والشدة على اللام وتلحق الألف الحمراء بعد اللام في صيغة الجمع.

تمسك أهل المغرب في ضبط مصاحفهم بمذهب الداني فالتبست

---

(١) المقنع للداني ٦٧.

(٢) مختصر التبين لأبي داود ٢/٥٦ ، ٣٩٥.

(٣) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٨٤.

صيغة المفرد بصيغة الجمع حيث لم يجعلوا على اللام علامة التشديد ولا علامة الحركة، ولا يلحقون الألف الحمراء بعدها «المظفرة».

أقول: إن الذي ظهر لي من استقراء كلام أبي عمرو الداني في كتابه المحكم وكتابه المقنع ، وكل منهما محِكمٌ ومقنع أن تعميم الضبط على كل حروف الكلمة هو مذهب الداني لا غير ، وإن اختياره حذف اللام الثانية لا يلزم منه المنع من تحريك اللام بالحركة والتشديد، وإن كان لم يصرح بذلك في كتابه المقنع بل نجده صرّح في كتابه المحكم باستيفاء ضبط الحرف بكل ما يستحقه، وكان ذلك في مقام الرّد على أهل العراق حيث لا يجعلون علامة للسكون ولا للتشديد ولا للمد ، وأنكر على من يخص بعض الحروف بالضبط دون بعض، فقال: «إذا كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة وتحقيق الألفاظ بالحروف حتى يتلقى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى وتُلقي من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونقل عن صحابته رضوان الله عليهم وأدّاه الأئمة رحمهم الله، فسبيل كل حرف أن يُوفّى حقه بالنقط مما يستحقه من الحركة والسكون والشدّ والمدّ والهمز وغير ذلك، ولا يخص بعض ذلك دون كله»[1] .

وأنت تعلم أن «كل» من صيغ العموم فيحمل كلامه في المقنع على ما جاء في المحكم، بل إني رأيته نص في كتابه المحكم على إلحاق الألف الحمراء بعد اللام في صيغة الجمع بالذات وبالغ في استيفاء ضبط ما لا يُشبع من الحركات كالاختلاس أو الإخفاء أو الإشمام أو الإمالة[2] .

كيف يعرّى الحرف من الحركة والشدة وهي تدلّ على حرف محذوف مدغم ، فمذهب أبي عمرو الداني هو تعميم الضبط على كل حروف الكلمة، وما نسب إليه ليس من مذهبه ويدخل فيه: «الّذِي» و«الّتِي» وبابهما، ولم تبق أي شبهة عند الذين ذهبوا إلى تعرية اللام من الحركة

---

(١) المحكم لأبي عمرو ٤٢.

(٢) المحكم لأبي عمرو ٤٢ ، ٥٦.

والشدة وعدم إلحاق الألف في صيغة الجمع فإن نسبة التعري للداني غير مفهومة من كلامه، ولا يلزمه القول بحذف اللام الأصلية أن يُعرّي اللام من التشديد والحركة ، ولأن الخط وما يتبعه من نقط وشكل يجب أن يكون ترجمة عملية تطابق اللفظ لتحقيق التلاوة ، كيف يسوغ لنا أن نكتبه بالتخفيف ونقرأه بالتشديد ، وما وضع الخطّ إلا من أجل تحقيق ألفاظ التلاوة.

ومن جهة أخرى إذا سلمنا جدلاً أن مذهب الداني هو تعرية الحرف من الشكل - وليس ذلك مذهبه كما قدمنا- فإننا لسنا متعبدين بمذهبه، فإن كثيراً من علماء الرسم رجّحوا مذهب أبي داود على غيره كما تقدم في قول ابن عاشر في فتح المنان ، وكتب المحقق الإمام محمد بن ملوكه التونسي نفيساً في بسط أدلة صحة مذهب أبي داود واختياره حذف اللام الأولى نقتبس منه مايلي:

من الحجج القاطعة على صحة مذهب أبي داود مايأتي:

١ - إن اللام الأولى ساكنة والثانية متحركة وحذف الساكن أسهل وأولى.

٢ - إن اللام الأولى زائدة والثانية أصلية وحذف الزائدة أهون من حذف اللام الأصلية.

٣ - إن اللام الأولى أقرب إلى الطرف والثانية متحصنة بالوسط.

٤ - إن اللام الأولى هي أولى بالحذف لذهابها بالإدغام ، فلما ذهبت في اللفظ بالإدغام حذفت أيضاً في الخط حملاً للخط على اللفظ ، فإبقاء الثانية كبقائهما معاً وحذفها كحذفها معاً ، وحذف الأولى كلا حذف وإبقاؤها كالعدم وعلامة التشديد يغني عن اللام الأولى.

٥ - وخامسها وهو أجبها حصول الفرق للجاهل بقواعد العربية بين لفظ: «الّتِي» مفرداً ، ولفظك«الّتي» جمعاً على مذهب أبي داود دون

مذهب أبي عمرو لأن الأصل في كتابتها: «اللاتي» فعلى رأي أبي داود القائل بحذف الأولى يصيران هكذا: «الّتِي» و«الّتى» فالفرق بين المفرد والجمع حاصل بعدم تظفير اللام الأولى-أي إلحاق الألف- وتظفير الثانية، وعلى رأي أبي عمرو الداني يبقيان هكذا: «التى» و«التى» من غير وجود فارق بين المفرد والجمع فيقع الجاهل الذي ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في المصحف العثماني إلا من أجله في الخطأ، وبهذا ثبت أن رأي أبي داود أصوبُ وأقومُ وأدل على اللفظ، وأبعد عن الالتباس.

قال الإمام التونسي بعد مناقشاته الطويلة: «وضبط اللام في زماننا كاد أن يكون متعيناً لازماً في «الّتِي» و«الّتِي» للفرق بين صيغة الأفرد وصيغة الجمع»[1]

وإذا قيل إن هذا اصطلاح المغاربة واختيارهم، يقال: اصطلاح فيه لبس وإشكال بين المفرد والجمع، وأيضاً إن هذا الذي قدمناه هو من كلام علماء المغرب فضلاً عن الحجج السالفة الذكر.

وإذا قيل إن هذا جرى به العمل واستقر في المصاحف المغربية الموجودة بين أيدينا اليوم.

أقول: إن الشيخ حسين الرجراجي (ت٨٩٩هـ) يرد على من يحتج بالمصاحف الموجودة في عصره، فكيف بالمصاحف الوجودة بين أيدينا اليوم فقال: «إذ لا حجة بالمصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم، وإنما الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة -رضي الله عنهم- وهي التي اطلع عليها أبو عمرو الداني وأبو داود وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن»[2].

وإنني رأيت علامة الشدة والفتحة وضعت على اللام في «الّتي» و«التي» في مصحف مخطوط كتب سنة ٩٦٨هـ في مكتبة الخزانة العامة

(١) ضبط الأسماء الموصولة ورقة ٧٣٧ مكتبة الحرم رقم ٨/ ٢٠

(٢) تنبيه العطشان للرجراجي ورقة ٤٦.

بالرباط وفي غيره كذلك.[1]

وبناء عليه يجب أن توضع الشدة والفتحة على اللام وتلحق الألف بعدها في صيغة الجمع كما هو معمول به في المصحف برواية حفص عن عاصم.

ومن جهة أخرى يمكنني أن أقول: إن «أل» في «الذي» و«التي» وبابهما ليست للتعريف، وإنما هي زائدة لازمة لها لا تنفك عنها، لأن لام التعريف الداخلة على الاسم تؤثر فيه تعريفاً وتنكيراً قال ابن مالك:

وقد تزاد لازماً كاللاتي والآن والذين ثم اللاتي

وقال: **نكرة قابل أل مؤثراً**

وهي هنا لا تؤثر في التعريف ولا في التنكير، قال أبو الفتح بن جنّي: «إنّ» «أل» في الذي والتي ليست للتعريف وإنما تعرفه بصلته»[2].

فعلى قول ابن مالك وابن جني لا معنى للاختلاف الموهوم ولا معنى لتعرية اللام من علامة التشديد والحركة وعدم إلحاق الألف، والله أعلم.

تحرير الكلام على حذف الألف بعد اللاَّم:

هناك كلمات في القرآن الكريم مما وقع فيها ألف بعد اللام تجاوزها الشيخان أبو عمرو الداني وأبوداود سليمان بن نجاح، ولم يتعرضا إلى ذكرها لا بحذف ولا بإثبات في أول مواضع ورودها في كتاب الله، إلا أن أبا داود بن نجاح نص على الحذف في موضعها الثاني بدون صيغة تشعر بتعميم الحذف في نظائرها، فاضطرب الناس فيها، فأخذ له بعض نساخ المصاحف فيها بإثبات الألف معتمدين في ذلك على سكوت المؤلف وقالوا الأصل الإثبات، وعدوا هذه الحروف في جملة المستثنيات لأبي داود.

---

(١) مكتبة الخزانة العامة بالرباط رقم ٦٠٦.

(٢) سر الصناعة لابن جني (١/ ٣٥٣)

ومن هؤلاء العلماء أبوعبدالله الخرّاز في نظمه المسمّى مورد الظمآن، وتبعه على ذلك شراح مورده وجرى العمل بإثبات الألف فيها عند نساخ مصاحف أهل المشرق متمسكين بسكوت أبي داود عنها.

وجملة هذه الحروف مما وقعت فيه الألف بعد اللام ثلاث عشرة كلمة، أولها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِصْلَٰحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾[1] ، وقالوا إنها من الكلمات التي استثناها أبو داود من الحذف[2] .

أقول: والله الموفق: إنني تتبعت هذه الكلمات التي قالوا إنها مستثناه لأبي داود في مواضعها من كتابه التنزيل ، ولم أجد أن أباداود نص على استثنائها من الحذف ولم يرد عنه ذلك ألبتة ، وإنما سكت عنها وأغفل ذكرها سهواً منه رحمه الله أو نسياناً، بل جاء ما يؤكد ذلك عندما تعرض لنظيره في الموضع الثاني في قوله تعالى: ﴿إن أرادوا إصلٰحاً﴾[3] فقد ألمح إلى الحذف فقال: «بحذف الألف بين اللام والحاء وقد ذكر»[4] ، فقوله رحمه الله: «وقد ذكر» إيماء إلى الحذف، ونحن نعلم أن المؤلف لا يذكر إلا الحذف في الغالب ، بل إن كلامه هذا كالنص على الحذف، ثم إن المؤلف نفسه كما عُهد في منهجه لم يرض من غيره أن ينص على حرف بالحذف ويسكت عن نظيره.

فذكر أن الغازي بن قيس نص على حذف ألف : ﴿ إلا بكٰر ﴾ في آل عمران [5] ، وسكت عن موضع غافر فقال : « وأحسبه اكتفى بذكر هذا عن ذلك» [6] وفعل مثل ذلك مع نافع بن أبي نعيم المدني حيث نص على الحذف في حرف دون نظيره فقال: «وروينا عن

---

(١) من الآية ٢٢٠ البقرة.
(٢) راجع فتح المنان لابن عشار ورقة ٤٤ دليل الحيران ١٠٣
(٣) من الآية ٢٢٦ البقرة
(٤) مختصر التبيين لهجاء التنزيل(٢/ ٢٨٦)
(٥) من الآية ٤١ آل عمران والآية ٥٥ غافر.
(٦) مختصر التبيين (٢/ ٣٤٤)

نافع في قوله تعالى في المائدة ﴿بٰلغ الكعبة﴾[1] ، بغير ألف ، و«أحسبه اكتفى بذكر ذلك هنالك عن هذا»[2] يعني قوله تعالى : ﴿ببٰلغيه﴾[3] .

فلماذا نحن لا نحسبه اكتفى بذكر ما ذكر عمّا لم يذكر سيما وقد قال: «وقد ذكر» والمذكور لا يكون إلا محذوفاً.

وما استثناه الشيخ الخرّاز لأبي داود وتابعه شراح مورده وقالوا إنه ثابت لأبي داود، ونصوا على استثنائه، الصّواب فيه أنه لم يستثنه ، وإنما سكت عنه سهواً، ثم إن صاحب المنصف تلميذه وناظم تنزيله نسب الحذف وأطلقه إلى المصحف الإمام وحينئذ الحذف هو الصواب وعليه العمل في مصاحف أهل المغرب، وتمسك أهل المشرق بسكوت أبي داود وأثبتوه وهو مخالف للمصحف الإمام ، ومن جملة الحروف التي سكت عنها الإمام أبو داود قوله تعالى: ﴿أنى يكون لي غلٰم﴾ في موضعه الأول[4] ، مما وقعت فيه الألف بعد اللام ، ونص على حذف الألف في بقية مواضعه ، ونص أبو عبدالله الخرّاز على استثنائه لأبي داود وتبعه على ذلك شراح مورده[5] .

أقول: إن الإمام أبا داود لم يرد عنه الاستثناء ألبتة بل سكت عنه في موضعه الأول وأغفل ذكره، بل قال في الخمس الآيات التي جاء فيها: «وهجاؤه مذكور»[6] وهجاء «غلم» لم يتقدم ، لأن هذا أول مواضعه، فلعله أحال على ما يشبهه، وقوله «مذكور» يشير إلى الحذف لأنه لا يذكر إلا المحذوف إلا أنه ألمح إلى حذف ألفه عند موضعي سورة مريم ، فقال:

---

(١) من الآية ٦٥ المائدة

(٢) مختصر التبيين (٣/١٠٧٧)

(٣) من الآية ٥٦ غافر.

(٤) من الآية ٤٠ آل عمران.

(٥) انظر : تنبيه العطشان ٧٢ التبيان ٨٦ فتح المنان ٤٤.

(٦) مختصر التبيين (٢/٣٤٣)

«وبغلم» و«غلم» بحذف الألف وقد تقدم ذكره كله»[١] .

فهذا منه كالنص في أن الحذف يشمل كل ما تقدم بدون استثناء ويدخل فيه موضع آل عمران.

ولمجرد سكوت أبي داود ذهب بعض أهل المشرق إلى إثبات ألفه، فقال الشيخ الضباع رحمه الله: «فجرى العمل على إثباته»[٢] .

وهو مخالف للمصحف الإمام كما تقدم، كيف يصح الإثبات وقد نص أبو عمرو الداني -في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف- والإمام البلنسي صاحب المنصف على حذف ألفه؟.[٣]

وإن صاحب نثر المرجان حكى الإجماع على حذف ألفه فقال: أجمع أرباب الرّسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيثما وقع وكيفما وقع»[٤]

وقال ابن القاضي ردّاً على من أثبته: «والحق خلافه لأن الداني صرّح بحذفه»[٥] ونص ابن وثيق الأندلسي على الحذف في جميع مواضعه فقال: «بحذف الألف حيث وقع»[٦] .

ولا إدخال إن أبا داود يخالف هذه النصوص المتوافرة ، ولو سئل عنه لقال بحذفه موافقة لنظيره، وقد تقرّر أن السكوت لا يقتضي حكماً أصلاً، والله أعلم.

ومن الحروف التي سكت عنها أبوداود قوله تعالى : ﴿سبل السلٰم﴾

---

(١) مختصر التبيين (٤/٨٢٦).
(٢) سمير الطالبين (٥٨)
(٣) دليل الحيران (١١٠)
(٤) نثر المرجان (٢/ ٢٥)
(٥) المقنع ، ص١٧ بيان الخلاف ٧.
(٦) الجامع لابن وثيق ٣٤.

في المائـدة [1] ، ونقل في قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السّلـٰم﴾ في النساء[2] ، إجماع المصاحف على حذف الألف.[3]

واستثنى أبو عـبدالله الخرّاز حذف الألف بعـد اللام في قوله ﴿سبل السلـٰم﴾ وتابعه الشـارح محمد بن عبـدالله بن اجطّا وقال: «إنه ثابت لأبي داود»[4].

ومن الخطأ الظاهر أن نعبّر عن المسكوت عنه بـالاستثناء من الحذف، ومثلـه في الخطأ أو أكثـر منه أن نأخذ بالإثبـات في كل كلمة سكت عنـها أحد العلمـاء ، فالسكوت من الشيخ لا يلزم منه الإثبات وغـيره نص على حـذف ألفه بل نقل بعـضهم الإجـمـاع على حذف الألف فـيه حـيث وقع كالإمام الشاطبي والجعبري والإمـام السخاوي وأبي عمرو الداني واللبيب، ونسب الحـذف صاحب المـنصف إلى المصحـف الإمام حـيث وقع، ثم إن الداني رواه بسنده عن نافع بالحذف ومثله ﴿لهم دار السلـٰم﴾[5] وخصهما أبو عمـرو الداني والشاطبي بالذكـر لرواية نافع ذلك، قال اللبـيب: «وقد انعقد الإجماع على حذف الألف بعد اللام حيث وقع»[6]

ونص أبو عمـرو الداني على حذف الألف فـيه في فصل مـا أجمع عليـه كـتاب المصـاحف، وحكى أبو بكـر اللبيـب إجمـاع المصـاحف على حذف ألف ﴿سبل السلـٰم﴾ .

وقـال علم الدين السـخـاوي: ﴿السلـٰم﴾في جـمـيع القرآن مـرسـوم بالحذف، ثم إن الداني ذكره مرّة ثانية ورواه بالخصوص بالحذف بسنده عن

---

(١) من الآية ١٦ المائدة.
(٢) من الآية ٩٤ النساء
(٣) التنزيل (٢/٤١٣)
(٤) التبيان (٨٧)
(٥) من الآية ١٢٧ الأنعام.
(٦) الدرة الصقلية ٧١ فتح المنان ٤٥

قالون عن نافع[1] .

ثم إن هذه الرواية عن نافع هي عمدة أبي داود وعليها يعول، يعرف ذلك كل من تأمّل منهج المؤلف وطريقته فصرّح في أكثر من مرة من أنه يعتمد على مصاحف أهل المدينة ورواية نافع بن أبي نعيم.[2]

ثم إن أبا الحسن البلنسي ناظم التنزيل وهو تلميذ المؤلف نص على الحذف في جميع الألفات الواقعة بعد اللام بدون استثناء، ونص في مقدمة كتابه المنصف أن كل ما ذكره مروي عن شيوخه ذوي الرواية والإتقان، فقال:

وإنني لما رأيت العمرا ... بلغت نفْسِي عذرا
في رجز قصدت فيه الكشفا ... عن اتباع الرسم حرفاً حرفاً
دون زيادة ولا نقصان ... على الذي قد جاء في القرآن
إذ كنت أخذته رواية ... عن ابن لب من ذوي الرواية
وكان شيخاً خص بالاتقان ... في عصره من أهل هذا الشان
حدثني عن شيخه المغامي ... ذي العلم بالتنزيل والأحكام
وكل ما ذكرته فعنه ... أخذته مما استفدت منه

فهذا الإمام الذي ذكر سنده في الرسم نص على حذف الألف المعانق للام في جميع القرآن ، ولم يستثن من ذلك شيئاً ونسب حذف الألف بعد اللام إلى المصحف الإمام الذي هو إمام المصاحف المنسوخة منه سواء وقعت الألف بعد اللام المفردة أو بين اللامين ، فقال:

وحذفوا الألف بعد اللام ... في أهله ثم في السّلم

إلى أن قال:

من كل ما قدموا اثبتوا بلام ... أو اثنتين الحذف في الإمام

(١) الوسيلة ٢٦ المقنع ١٧ الجميلة ٥٢

(٢) التنزيل (٢/٧)، بيان الخلاف ٥٣ .

قال أبو عبدالله الصّنهاجي مبيناً كلامه:

فذكـر أن الحذف مع اللام مفردة مـثل الحذف في الألف بين لامين، ونقل الحـذف في ذلك كله عن مصـحف عـثمـان-رضي الله عنه- ونسب ذلك إلى الإمام.[1]

قال ابـن عاشر: «كـيف يخيـر في رسمـها مع أنه لا مـخالف لـهذا العدل نصاً ، وزيادة العدل مقبولة».

وقال : «وقد تقرر أن السكوت من شيخ لا يقتضي حكماً»[2] .

وقال الإمام ابن الـقاضي: «اعلم أن ما ذكره الإمـام الخراز في مورده عن أبي الحسن البـلنسي في كتابه المنصف لأنه جـرى بها العـمل في زمانه على الحـذف واشتهـرت، وصار النـاس يعتـمدون عليـها، وإلا فلا فـائدة لذكـرها بالخصـوص دون غـيرها» ثم قـال: «فكيف وهو إمـام قدوة عـدل مرضي وأتى الخـرّاز بسنده ونقله عن أئمـة أجلة أعلام، فـلا يرد قوله ولا وجه لخموله وعدم اعتباره».[3]

ومـضى ابن القاضي يـواصل حديثـه في الدفـاع عن أقوال صـاحب المنصف.

وهذه الحـروف التي سكت عنهـا الإمـام أبو داود نظمـها الخـرّاز في مورده فقال مستثنياً إياها من الحذف:

... ...	سوى قل إصـلاح وأولى ظلام
تلاوتـه وسـبل السّـلام	ومـثلـه الأول من غـلام
وكل حـلاف غـلاظ لاهيـة	ومـثله التـلاقي مع عـلانيـه
ثـم فـلانـا لائـم لازب	....[4]

(١) التبيان في شرح مورد الظمآن ورقة ٨٦

(٢) فتح المنان ورقة ٤٤ تنبيه العطشان ورقة ٧٢

(٣) التبيان ٨٦ ، تنبيه العطشان ٧٢ الوسيلة ٢٦.

(٤) دليل الحيران ١٠٣ فتح المنان ٤٤ الدرة ١٥

وكل ما قيل في الحروف التي ذكرتها يقال في بقية الحروف وبعد كل هذه النصوص فإن عملَ المشارقة ولجان تصحيح المصاحف ومراجعتها مخالف، حيث أثبتوا الألف في بعض الكلمات، بل إنهم لم يستقروا على نهج معين فإن هذه الكلمات المسكوت عنها حذفوا بعضها، واثبتوا بعضها الآخر، وهذا مما خالف العملُ فيه النص.[1]

وجرى العملُ عند أهل المغرب في مصاحفهم بتعميم الحذف اقتداء بالمصحف الإمام، وهو الذي لا ينبغي العمل بخلافه.

اللاّم ألف وموقع الهمزة منها:

من أسباب اختلاف مصاحف أهل المشرق وأهل المغرب اختلافهم في اللاّم ألف وموقع الهمزة منها.

ولبيان أسباب هذا الخلاف نجد أن أبا عمرو الداني ذكر أن الطرف الثاني من اللام ألف هو اللام والطرف الأول هو الألف وعليه تقع الهمزة، وهو مذهب الخليل بن أحمد هكذا: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾[2] .

وذهب الأخفش ومن معه إلى أن الطرف الأول مطلقاً هو اللام والطرف الثاني هو الألف، وعليه تقع الهمزة، وعلى هذا جرى ضبط مصاحف أهل المشرق وأبى أهلُ المغرب إلا اتباع أبي عمرو الداني في ضبط مصاحفهم.

وقيد أبو داود سليمان بن نجاح أن الطرف الثاني هو اللام كأبي

---

(١) بمراجعة عدد من طبعات المصحف المتداول بيننا (المشارقة) تبين ما ذكره الباحث من أن المشارقة يثبتون الألف في السلام وغلام وأمثالهما غير دقيق. انظر سورة الأنعام الآية رقم ١٢٧ ﴿لهم دار السلام﴾ وسورة المائدة الآية رقم ١٦ ﴿سبل السلام﴾ وسورة يونس الآية رقم ١٠ ﴿تحيتهم فيها سلام﴾ وسورة آل عمران الآية رقم ٤٠ ﴿أنى يكون لي غلام﴾ وسورة مريم الآية رقم ٨ ﴿أنى يكون لي غلام﴾ ورقم ٣٣ ﴿والسلام عليّ﴾ ورقم ٦٢ ﴿الإسلاما﴾ وسورة يوسف الآية رقم ١٩ ﴿يابشرى هذا غلام﴾ تجدها كلها بحذف الألف. **(أسرة التحرير)**

(٢) المحكم لأبي عمرو ١٩٧ كتاب النقط له ١٤٤.

عمرو الداني في حالة إذا كانت اللام ألف مظفرة ، وكان الاختيار عنده أن الطرف الأول هو اللام عند عدم التظفير فقال: «فأما الأخفش فزعم أن الطرف الأول منهما هو اللام ، وهو الأيمن ، واحتج على ذلك بأن الملفوظ به أولاً هو اللام على كل حال ، وهذا إنما كان يلزم من خالفه لو لم تظفر اللام وتبقى على حالها»[1] وكذلك قيّدها الجعبري في شرحه للعقيلة بالتظفير، وجعلها ثلاث صور متقاطعة ومتلاصقة ومظفرة ، وقال: «وأطلق في المقنع والتحقيق تخصيصه بهذا «لا» أي المظفرة أما هذه: «لا» فهي بعكس تلك»[2] .

ونقل ذلك الشيخ رضوان المخللاتي ، واختار الطرف الأول هو الألف إذا كانت مظفورة ، وغيرها الطرف الثاني هو الألف كما ذهب إليه الأخفش[3] واختار ذلك القلقشندي ، وقال حفني ناصف: «وهذا الخلاف لا يجري في غير المظفورة »[4] ورجح الإمام الحافظ أبوعبدالله التنسي مذهب الأخفش وهو أن الطرف الأول هو اللام ، وأن الطرف الثاني هو الألف ، وانتقد جميع الاعتراضات التي ترد على مذهب الأخفش ، وقال: «ولا يضر الأخفش شيء من ذلك»[5] .

أقول: وهو الصواب لأن الخلاف يجب أن يحصر في المظفرة كما تقدم ولم تعد الآن مرسومة بالتظفير بل ترسم متقاطعة أو متلاصقة.

وقال الشيخ بن ملوكه التونسي: «وهذا الوجه أولى من حيث أن الألف بتمامه يكون بعد اللام»[6].

وقد ظهر لي وجه ثالث يبين صحة مذهب الأخفش استقرأته من

(١) اصول الضبط وكيفيته ٢٠٧
(٢) الجميلة شرح العقيلة للجعبري ٣٧
(٣) مقدمة المخللاتي ورقة ١٨٠
(٤) تاريخ الأدب لحفني ناصف ٧٨ صبح الأعشى (٣/ ١٦٩)
(٥) الطراز في شرح ضبط الخراز ٤٣٦.
(٦) ضبط الأسماء الموصولة ورقة ٣٣٨

الجدل الحاد بين أتباع الخليل الذي قال الطرف الثاني هو اللام، والطرف الأول هو الألف وأتباع الأخفش الذي قال بعكسه، وهذا الوجه لم أجد من ذكره أو ألمح إليه ، وهو أن اللام ألف صارت بالتركيب حرفاً واحداً مستقلاً كبقية حروف الهجاء ، وخاصة إذاعلمنا أن بعض علماء اللغة عدها حرفاً بسيطاً غير مركب مثل بقية الحروف وتنوسي أصلها الأول أنها مركبة من «لام» و«ألف» وبهذا التوجيه يترجّح مذهب الأخفش، ويزول الخلاف في موضع الهمزة منها، فتقع بحسب النطق بها على ترتيب اللفظ ليطابق الخط التلاوة فاللام هي الطرف الأول وصورة الهمزة هي الطرف الثاني موافقة للتلاوة، فهذا أسلم لتحقيق اللفظ.

أما على مذهب الخليل القائل بأن الطرف الأول هو صورة الهمزة، والطرف الثاني هو اللام يرد عليه جملة اعتراضات من أهملها أن أتباعه فرّوا من مشابهة خط الأعاجم بالتظفير، فوقعوا في التلاوة فيما فروا منه فيلزمهم البدء من اليسار إلى اليمين، وهذه طريقة الأعاجم، وفيه مخالفة للتلاوة حيث يضعون الهمزة قبل اللام ألف في قوله: ﴿ءَالَآكِلُونَ مِنْهَا البطون﴾ [(1)] ونحوه كما هو معمول به في مصاحف ورش وهو مذهب المغاربة ونحو قوله: ﴿وَلَـَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ﴾[(2)] ، كما هو مرسوم في المصحف الليبي برواية قالون عن نافع.

وما جرى به العمل في مصاحف المغرب برواية «ورش» ورواية «قالون» مخالف لا يصح العمل به ولا يؤدي الغرض من تحقيق التلاوة، وهو مناقض للأصل واللفظ والترتيب، وهذا من الخلاف الذي يجب أن يهجر ويزول العمل به، وما جرى به العمل في مصاحف أهل المشرق هو الصحيح والصواب.

---

(١) من الآية ٥٢ الواقعة ونحوها كثير لا يأتي عليها الحصر.

(٢) من الآية ٤ والضحى ونحوها.

الحروف الملحقة من الضبط لا من الرسم:

كان الصدر الأول من الصحابة والتابعين -رضي الله عنه- يتحرجون من نقط المصاحف، ويكرهون أن يضاف شيء إلى خط المصحف، ولو كان هذا الشيء يهدف إلى تحقيق الألفاظ وحسن الأداء إلى أن حدث اللحن والتصحيف وفشا في الناس ترخص العلماء في استعمال النقط والشكل صيانة للسان من اللحن والتحريف فأضافوا النقط والشكل للمصحف ، وميّزوه بألوان مختلفة.[1]

اختاروا اللّون الأحمر للحركات والسكون والهمزة المسهلة وجميع الحروف المحذوفة وغيرها ، واختاروا اللون الأصفر للهمزة المحققة ، واللون الأخضر لعلامة الابتداء، فميّزوا كل ما أضيف للمصحف بلون غير السّواد الذي هو خاص برسم الصحابة، وكانوا لا يجيزون استعمال السواد في الضبط.

قال أبو عمرو الداني: «فأما نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره فلا استجيزه ، بل أنهى عنه وأنكره اقتداء بمن ابتدأ النقط من السلف، واتباعاً له في استعماله لذلك صبغاً يخالف لون المداد ، إذ كان لا يحدث في المرسوم تغييراً ولا تخليصاً والسواد يحدث ذلك فيه».[2]

وهكذا كانت المصاحف الأمهات الأولى وما نسخ منها إلى أن تعذّر استعمال الألوان في المطابع الحديثة فعجزت عن تقليد المصاحف العتيقة ، فلما تعسّر ذلك اكتفى بتصغير هذه الحروف للدلالة على المقصود للفرق بين الحرف الملحق الذي هو من الضبط والحرف الأصلي ليتميز رسم الصحابة من ضبط التابعين.

والمتأمل في مصاحفنا اليوم يجد أن هذه الأحرف الملحقة اتصلت بالمرسوم في مصاحف المغرب برواية ورش وقالون وهذا هو الذي أنكره

---

(١) المحكم في نقط المصاحف (١٠ ، ١٢).

(٢) المحكم ص ١٩ ، كتاب النقط ٣٠٥

السلف وكرهوه، فلو كانت متميزة بالألوان واتصلت بالرسم لكان له وجه مقبول ، أما وقد صار استعمال السواد في الرسم والضبط ، فلا يجوز اتصال الحرف الملحق بالحرف الأصلي للمحافظة على التفريق بين ما هو من الرسم وما هو من الضبط.

ومما رأيته متصلاً وكان يجب أن يفصل الياء في قوله تعالى: ﴿الأمـيّين﴾ وشبهه[1] وقوله : ﴿إيـلـفهم﴾[2] والنون من قوله: ﴿فنجي﴾[3] ، والواو في قوله: ﴿ليسئوا﴾[4] فهذه الحروف ومثيلاتها يجب أن تفصل عن الخط ولا تتصل بالمطة ، لأنها من الضبط ، وليس من الرسم ، وكان وصلها بالمطّ جائزاً ومقبولاً يوم أن كانت ترسم باللون الأحمر.

قال الشيخ القصري فيما نقله عن شيوخ مدينة فاس: «فإن كان وصله -الملحق- يؤدي إلى قطع سطر المصحف كياء ﴿النبيّين﴾ وبابه ونون ﴿نجي﴾ وبابه ، وألف نحو: ﴿الصلحين﴾ وبابه ، ونحو قوله: ﴿ليسئوا﴾ فلا يوصل، بل يكون مقطوعاً على ما يقتضيه تصويره من تعريف النون ، وردّ الياء ، وما لا يحدث القطع فيه شيء كالألف والواو بقي على حاله ؛ لأن المصحف أولى بالتحفظ على إثباته على أصل وضع الصحابة، وكثيراً ما يحثون على المحافظة على أسطر المصحف أن تقطع ولا يحدث فيه شيء»[5] فيجب أن ترسم الحروف الملحقة مفصولة عن الخط ولا تتصل به ، فعمل المغاربة في مصاحفهم مخالف لهذه النصوص.

---

(١) من الآية ٧٥ آل عمران.

(٢) من الآية ٢ قريش.

(٣) من الآية ١١٠ يوسف.

(٤) من الآية ٧ الإسراء.

(٥) طرر على مورد الظمآن لجماعة من شيوخ فاس ورقة ٢٥٦.

ذكر قوله تعالى: ﴿فادارأتم فيها﴾

نص شيوخ القراءات على إلحاق الألفين في قوله تعالى ﴿فادارأتم فيها﴾[1] قبل الراء وبعدها، أما التي بعد الدال فمتفق على إلحاقها، ولا كلام فيها ، وكلامنا على الألف التي بعد الراء التي هي صورة للهمزة، ونص أبو عمرو الداني وأبو داود على إلحاق الألف بعد الراء. إلا أن تعليل الداني بحذف الألف بعد الراء يشعر بانتفاء الحاجة إلى الإلحاق حيث قال: «والهمزة حرف مستغن عن الصورة»[2] وتكرر هذا منه كثيراً، فقوله هذا ينبئ بعدم الإلحاق.

ونص الشيخ خلف بن أحمد القيسي على أن صورة الهمزة في هذه الكلمة لا تلحق لأنها حرف يستغنى عن الصورة[3] .

قال الإمام التنسي : «والقياس في الثانية أن لا تلحق ويكتفي بالهمزة كما عند الجمهور في غيره» ثم قال :«فالمختار أن لا تلحق صورتها اكتفاء بالهمزة »[4] ، وتبعه على ذلك الشيخ إبراهيم المارغني فقال :«وأما الألف التي بعد الراء فكان حقها أن لا تلحق بل يكتفي عنها بنقطة الهمزة في موضعها»[5] .

وبعد طول نظر وتأمل في كلام العلماء الذي تقدم تعين عندي عدم الإلحاق، لأنه إذا رجعنا إلى تاريخ النقط والضبط واستعماله في المصاحف نجد أن الشيخين نص كلٌّ منهما عل الإلحاق؛ لأن هيئة الهمزة في عصرهما كانت تصور نقطة فسوّغ ذلك إلحاق الألف صورة لها، لتزداد وضوحاً وتميزاً ، فالإلحاق في مذهب من يستعمل النقط المدّور له وجه مقبول آنذاك أما الآن ، وقد انتهى استعمال النقط المدور وشاع استعمال

---

(١) من الآية ٧٢ البقرة.

(٢) المحكم لأبي عمرو ١٨١

(٣) طرر على مورد الظمآن لجماعة من شيوخ فاس ٢٦١.

(٤) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٠٦

(٥) دليل الحيران للمارغني ٣٩٩

شكل الخليل صار للهمزة شكل مخصوص رأس عين مقطوعة، واستغنت عن الصورة، فانتفت الحاجة إلى الإلحاق لأن الهمزة صارت حرفاً متميزاً في الخط كبقية الحروف، وهذا الذي ينبغي أن تكون عليه المصاحف.

والذي جعلني أبين هذا وأرجحه ما رأيته في بعض المصاحف من إلحاق صورة الهمزة في قوله تعالى: ﴿يستئذنك﴾ [1] و ﴿يستئخرون﴾ [2]، ونحوهما وهذا أغرب من الأول وأعجب كما هو ظاهر في المصحف التونسي برواية قالون عن نافع، والصواب أن تجعل الهمزة فوق المطة بدون إلحاق على قراءة من يهمز ، وتلحق الألف على قراءة غيره والله أعلم.

ذكر قوله تعالى: ﴿إلى العظام﴾

من الحروف التي اضطرب فيها نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح قول الله تعالى: ﴿فانظر إلى العظـٰم﴾ في موضعه الأول[3] ، وهذا الموضع سكت عنه وأغفله الإمام أبو داود سليمان بن نجاح ، ونص على الحذف في بقية مواضعه ، وليس فيها ما يشعر بتعميم الحذف ، واستثنى من ذلك قول الله: ﴿ألن نجمع عظامه﴾ [4] فإنه نص على إثباته.[5]

قال الشيخ الضباع رحمه الله: «وأطلق أبو داود الحذف في سائر ما جاء من لفظه سوى حرفي البقرة والقيامة»[6]

والصواب أن موضع البقرة المسكوت عنه يلحق بالمنصوص عليه بالحذف حملاً على نظائره، ولنص المنصف عليه بالحذف في جميع مواضعه سوى موضع القيامة ، وعليه جرى رسم مصاحف أهل المغرب.

وتمسك أهل المشرق بسكوت أبي داود عن موضع البقرة وألحقوه

---

(١) من الآية ٤٥ التوبة ونحوها.
(٢) من الآية ٤٩ يونس ونحوها.
(٣) من الآية ٢٥٩ البقرة.
(٤) من الآية ٣ القيامة
(٥) مختصر التبيين ١٢٥
(٦) سمير الطالبين ٥٣

بالمنصوص عليه في موضع القيامة ، وبه جرى رسم مصاحفهم وهذا لا يصح، وإذا كان هؤلاء القوم يأخذون بالإثبات لكل ما سكت عنه أبو داود فلم يخالفون في كلمات كثيرة مسكوت عنها وحذفوا ألفها نحو قوله: ﴿ضعٰفاً خافوا﴾[1] فإن أبا داود لم يتعرض لها لا بحذف ولا بإثبات ومع ذلك حذفوا ألفها ، وكما وقع لهم أيضاً في حذف الألف بعد اللام في كلمات مسكوت عنها ، فهذا منهج مضطرب ، ولهذا المعنى أشار صاحب كشف العمى والرّين عن ناظري مصحف ذي النورين فقال:

واحذف بقوة: «ضعفاً خافوا ولا تخف إذ ضعف الخلاف»[2]

ثم إن هذه الكلمة رواها أبو عمرو الداني بسنده عن قالون عن نافع بالحذف ، وهذه الرّواية نفسها هي عمدة أبي داود وعليها يعول كما هو معروف في منهجه وطريقته.[3]

ضبط قوله تعالى: ﴿قل أؤنبئكم﴾:

ذكر أبو عمرو الداني في ضبط قوله تعالى : ﴿قل أؤنبئكم بخير﴾[4]

على قراءة التسهيل وجهين:

الأول : تعرية الواو من الحركة ومن علامة التسهيل ، وقدم هذا الوجه اهتماماً به.

الثاني: جعل على الواو دارة علامة لتخفيفها، وجعل نقطة أمام الواو ، ونسب هذا الوجه لبعض أهل النقط وقال: «وهو وجه» ، ثم قال: «والأول أحسن» ، واقتصر عليه في كتابه المقنع ، وذكر الوجهين في كتابه المحكم وحسّن الأول.[5]

---

(١) من الآية ٩ النساء

(٢) كشف العمى والرين ورقة ٢٥

(٣) المقنع للداني ١٧ التنزيل ١٢٥

(٤) من الآية ١٥ آل عمران

(٥) المحكم ص ١٠٨ والمقنع ص ١٣٥ كل منهما للداني.

وذكر أبو داود تعرية الواو من الدارة والنقطة، ولم يذكر غيره واستحسنه، فقال: «والأول اختار»[1] أي أن شيوخ النقل والرواية استحسنوا التعرية واختاروه.

يدل على ذلك ما قاله الإمام حسين بن علي الرجراجي فقال: «وتعرى هذه الواو من نقطة التسهيل ومن نقطة الحركة، وهذا الوجه هو المختار عند الأشياخ الثلاثة أبي عمرو الداني وأبي داود والتجيبي»[2] .

وقد نظم هذا الوجه المختار في نظمه البديع الإمام أبو عبدالله القيسي في الميمونة فقال:

فعرّها من شكلها إذ كانا　　ليس بضم مشبع فبانا
أو اجعل النقطة في أمامه　　حمراء قل: علامة انضمامه
ودارة علامة التّليين　　فوق وذا وجه فخذ تبيين
والأحسن الأول قال الحافظ　　واختاره الشيخ فنعم اللآفظ[3] .

وتوهّم المتأخرون في ضبط هذه الكلمة ، فذكر الشيخ ابن القاضي أن الداني استحسن جعل الدارة والنقطة على الواو وتبعه على ذلك الشيخ المارغني والشيخ الضباع والشيخ أبو زيت حار رحمهم الله[4] ، وهو خطأ ظاهر في نسبة استحسان النقطة والدارة إلى أبي عمرو الداني، وبهذا الضبط جرى العمل في المصاحف برواية ورش وقالون عن نافع ، والصواب أن شيوخ النقل بما فيهم الإمام الحجة الداني استحسنوا تعرية الواو من الدارة ومن النقطة كما تقدم.

ثم نأتي إلى مناقشة هذه الدارة ، وهذه النقطة على الواو ، فقد وجّه أبو عمرو الداني الدّارة بالدّلالة على التخفيف وقد فهم بعض العلماء

---

(١) أصول الضبط لأبي داود ١٣٥.
(٢) حلة الأعيان على عمدة البيان ورقة ٢٤٩.
(٣) الميمونة الفريدة ورقة ٣٣.
(٤) بيان الخلاف ٧١ دليل الحيران ٣٦٥ سمير الطالبين ١٠٣ السبيل ٩٥.

من هذا التخفيف تخفيف الهمزة كما تقدم في قول أبي عبدالله القيسي في الميمونة ، ومنهم من حمله على تخفيف الحركة كما فهمه أبو إسحاق التجيبي.

وردّ الإمام التنسي توجيه أبي عمرو الداني وقال: «فليس بشيء»، وصحح الجمع بين النقطة والدارة، وقال: «بل النقطة علامة للهمزة المسهلة والدارة لتوهم زيادة الواو»[1] .

ولم يرتض هذا التوجيه الإمام المقرئي عبدالرحمن المنجرة، ورده بقوة فقال: «توجيه الداني هو الصحيح المعتبر الظاهر المعوّل عليه، بخلاف ما وجهت به ليت شعري كيف تتوهم الزيادة بعد الحكم بأن النقطة علامة عن الهمزة المسهلة والواو صورة لها ، وهي زائدة هذا ما لا يقوله أضعف من عرف بالفنّ، وأيضاً فعدّ أربابه أن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها فحمله على عدم الزيادة أولى»[2].

وبعد كلام هذا الإمام الحجة ينبغي تجريد الواو من هذه الدارة ، ولا مكان لها هنا: لأن الواو صورة للهمزة رسمت على مراد الوصل ، فضبط المغاربة لمصاحفهم بهذه الدارة فيه مخالفة لأئمتهم ، وقد سبق أن بينا أن شيوخ النقل لم يختاروا الدارة والنقطة، واستحسنوا وجه التعرية.

أما النقطة التي جعلت أمام الواو ، فقد جعلها أبوإسحاق التجيبي علامة لحركة الهمزة المسهلة، وهذا أيضاً وحده مخالف لمختار شيوخ القراءات من أن الهمزة المسهلة لا تضبط ، ولا تجعل عليها الحركة.

قال الحافظ التنسي: «فلا تحرك الهمزة المسهلة إذ حركتها غير خالصة إلا ما وقع لهم في قوله تعالى: ﴿قل أؤنبئكم ﴾ و﴿أإفكا﴾ على غير المختار﴾[3].

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي ١٥٢.
(٢) حواشي على الطراز للإمام المنجرة ورقة ٩.
(٣) الطراز ١٥٢ . انظر: الميونة الفريدة ٣٣ كشف الغمام ١٠٣

وقال الشيخ المارغني: «ولا فرق في عدم تحريكها -أي المسهلة- بين ﴿أؤنبئكم﴾ وباب: ﴿أإفكاً﴾ وغيرهما على المختار المعمول به».[1]

وحينئذ ينبغي تجريد الواو من هذه النقطة وهذه الدارة فلا مكان لهما هنا كما جرى العمل به في مصاحف المغرب، والأولى في الاستعمال - وهو ما يقتضيه كلام الخرّاز وغيره -أن يكتفى بنقطة فوق الواو علامة للتسهيل فقط.

قال الشيخ المارغني: «كلام الناظم يقتضي جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة علامة للتسهيل» ثم قال: «وهذا الوجه حسن، وهو الذي يعطيه القياس»[2]

أقول: وعلى هذا الوجه جماعة من العلماء المحققين كما تقدم، وإن الشيخ المارغني خالف ما قرره سابقاً، واختار العمل على غير ما يقتضيه كلام الخرّاز في نظمه متوهماً أن أبا عمرو الداني استحسن جعل الدارة والنقطة على الواو، فقال: «العمل عندنا في تونس في ضبطه على الوجه الأول الذي استحسنه الداني، وهو جعل الدارة على الواو وجعل نقطة أمام الواو»[3]، والصواب الاكتفاء بنقطة فوق الواو علامة للتسهيل فقط، وما جرى به العمل في مصاحف المغرب مخالف لكلام العلماء. والله أعلم.

ذكر رسم قوله تعالى: ﴿حقّ تقاته﴾

نقل أبو داود في كتابه مختصر التبيين لهجاء التنزيل اختلاف المصاحف في رسم هذا الحرف «تقاته» الواقع في قوله تعالى: ﴿اتقوا الله حق تقاته﴾[4] ففي بعض المصاحف بإثبات الألف، وفي بعضها الآخر

(١) الطراز ١٥٢ انظر: بيان الخلاف ٧١ الدرة الجلية ٢٢

(٢) دليل الحيران ٣٦٥ حلة الأعيان ١٤٩

(٣) دليل الحيران ٣٦٥ سمير الطالبين ١٠٣.

(٤) من الآية ١٠٢ آل عمران.

بحذفها مع اتفاقهم على عدم رسم الياء، وأطلق للكاتب أن يختار ما يشاء[1].

أقول: إن هذا الخلاف الذي أطلقه أبو داود وعدم رسم الياء يجب أن يعزى إلى مصاحف أهل العراق فقط ، لا إلى غيرها ففي كلام أبي داود رحمه الله نوع من الإجمال ، يوهم أن الخلاف شائع في جميع مصاحف الأمصار.

وكان ينبغي أن تخص به مصاحف أهل العراق دون بقية المصاحف، وكلام الداني صريح في ذلك ، وترجمة الباب أصرح منه فذكره في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العراق، ونسب الخلاف في الحذف والإثبات إلى مصاحفهم وتبعه على ذلك الإمام الشاطبي في العقيلة، وهي نظم للمقنع فتكون بقيه المصاحف بحذف الألف وإثبات الياء.[2]

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: وهو ممن تأملوا المصحف الإمام: «تقاته في الإمام أربعة أحرف ليس فيها ياء ولا ألف ، وذكر علم الدين السخاوي في شرحه على العقيلة أنه رآها في المصحف الشامي بالياء في الموضعين.[3]

وقال الجعبري في الجميلة والمخللاتي في الإرشاد: أن بقية المصاحف بالياء[4].

أقول: وهو الأقوى من جهة النقل، ومن جهة الأصل، ومن جهة القياس فنظيره المتقدم في قوله تعالى: ﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾[5] ذكره أبو عمرو الداني أنه مرسوم بالياء فيما رواه عن نافع ، واتفقت عليه

---

(١) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢/ ٣٦١)، التبيان ١٧٨.
(٢) المقنع ٩٩ الدرة الجلية ٤٩ ، تنبيه العطشان ١٣٨.
(٣) الوسيلة ورقة ٨٤
(٤) الجميلة للجعبري ١٠٧ ، إرشاد القراء ١٠٧
(٥) من الآية ٢٨ آل عمران

مصاحف أهل العراق.[1]

ووقع للشيخ الضباع رحمه الله سهو فنسب الخلاف واختيار الياء إلى أبي داود، في حين أنه لم يتعرض له في موضعه من السورة[2]

وعلى هذا يترجح الحذف في غير مصاحف أهل العراق وما عليه مصاحف أهل المغرب برواية ورش وقالون مخالف لأصولهم العتيقة.

ذكر قوله: ﴿سقاية﴾ و ﴿عمارة﴾:

سكت الشيخان أبو عمرو الداني وأبو داود عن «سقاية» و«عمارة» من قوله تعالى: ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام﴾[3]، ولم يذكرهما صاحب مورد الظمآن، ولم يتعرض لهما شراح مورده، ولا ذكرهما الشيخ عمر البينوني صاحب البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن، ولم يذكرهما علماء فاس الذين تعقبوا نظم الخراز، وبيّنوا مسائل وأمور علمية فاتت الشيخ الخرّاز في كتاب طرر على مورد الظمآن رحم الله الجميع.[4]

ونظراً لسكوت هؤلاء العلماء رسمت: «سقاية» و«عمارة» في مصاحف أهل المغرب وأهل المشرق بمختلف الروايات بإثبات الألف فيهما، وبه جرى العمل.

فإن سكوت هؤلاء العلماء لا يبرر إثبات الألف فيهما لأمور:

الأول: أن الكلمة إذا كانت فيها قراءات يتعين عند جميع العلماء حذف الألف، وهذا النوع من الحذف يطرد في جميع الكلمات المختلف فيها بالحذف والإثبات ويسمى هذا الحذف حذف إشارة. فقياس القراءة الأخرى يوجب أن تكون «سقاية» و«عمارة» محذوفتي الألف.

---

(١) المقنع للداني ١٠، ٩٩

(٢) سمير الطالبين ٨٦

(٣) من الآية ١٩ التوبة.

(٤) بيان الخلاف والتشهير، البسط والبيان، طرر على مورد الظمآن كلها مخطوطة.

الثاني: هناك نصوص ذكرها العلماء وتأملات في المصاحف تدل على الحذف فيهما، قال ابن الجزري: «وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كقيامة وجمالة ، ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة ، ولم أعلم أحداً نص على إثبات الألف فيهما ولا في إحداهما، وهذه الرواية -رواية ابن وردان عن أبي جعفر- تدل على حذفها منهما: إذ هي محتملة للرسم»[1] .

ونظم هذا المعنى الشيخ محمد الفيلالي ، فقال:

سقاية عمارة بالحذف في ألفيهما بغير خلف

وقال في النشر ففي المصاحف أعني القديمة بغير ألف[2]

ونص على الحذف فيهما الشيخ محمد العاقب في كتابه كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين في باب حذف الألف بعد الميم.[3]

الثالث : أن أصل ألف «سقاية» ياء ، فحملها على ذوات الياء المحذوفةالألف أولى ، و«عمارة» لها نظائر في الحذف.

وعليه يتعين حذف الألف فيهما رعاية لقراءة ابن وردان بخلفه بضم السين وحذف الياء بعد الألف في «سقاية» وبفتح العين وحذف الألف في «وعمارة» ولا أدري لماذا أغفل نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح عن هذه النصوص المتوافرة، وجرى العمل بخلافها.

ضبط قوله تعالي: ﴿تلقاءي﴾ وبابه:

نظرت كلام علماء القراءات وهجاء المصاحف في نحو قوله تعالي : ﴿من تلقاءي نفسي﴾ [4] ومثيلاتها مما وقع قبل الهمزة فيه ألف، فذكروا أن الياء تحتمل ستة أوجه.

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/٢٧٨)

(٢) إيقاظ الإعلام لوجوب اتباع رسم الإمام (٢٧)

(٣) كشف العمى والرّين ٦٥ نثر المرجان (٢/٥٣٩)

(٤) من الآية ١٥ يونس و٨٠ النحل و١٢٨ طه و٤٨ الشورى.

نص أبو عمرو الداني على هذه الستة ، واختار منها أن تكون صورة للهمزة فقال في كتابه المحكم: «فإذا نقطت هذا الضرب على الوجه الأول الذي هو المختار جعلت الهمزة نقطة بالصفراء في الياء نفسها لأنها صورة لها»[(١)]

وقال في كتابه المقنع «وهو عندي في هذه المواضع أوجه»[(٢)] أما أبو داود فذكر أنه يذكر وجهاً واحداً يعمل عليه دون سائر الوجوه ، فهو المعتمد عليه ، فقال : «وأنا اذكر منها وجهاً واحداً يعمل عليه» ثم قال: «وأما الياء الزائدة في يونس والنحل وطه والشورى، فإن الهمزة تقع هناك تحت الياء لاحتمال أن تكون صورة للهمزة»[(٣)] .

ورجّح هذا الوجه أعني أن تكون الياء صورة للهمزة أبو إسحاق التجيبي، وقال: «وهو أحسن الوجوه» وقرّره الإمام الرجراجي فقال: «وهذا الوجه هو الذي اختاره أبو عمرو في كتابه المقنع والمحكم، واختاره أيضاً أبو داود والتجيبي»[(٤)]

وصوّب هذا الوجه الإمام الحافظ التنسي فقال: «على أن الصواب عندي جعل الهمزة الصفراء تحت الياء لأنها صورة لها، فلا ينبغي جعلها في السّطر مع وجود صورتها»[(٥)] .

أقول: وهذا هو الصواب، لأن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها، فحمله على عدم الزيادة أولى كما تقدم في نصوص العلماء، ويقوّيه

---

(١) المحكم في نقط المصاحف (المخطوط) ٧٥ ، لأن المطبوع الذي حققه د. عزة حسين فيه نقص مقدار عشر لوحات لاعتماده على نسخة يتيمة حسب اجتهاده، والواقع أن نسخ الكتاب المتوفرة في الخزانة الحسنية أكثر من ست نسخ كاملة فالكتاب لا يزال بحاجة إلى تحقيق لسد النقص . انظر: فهرس الخزانة الحسنية ج٦ ص٧٥.

(٢) المقنع للداني ١٤٢ كشف الغمام ورقة ٧٧.

(٣) أصول الضبط ٢٧١.

(٤) حلة الأعيان ٢٦٦.

(٥) الطراز في شرح ضبط الخرّاز ٣٨٢.

القياس على قوله تعالى: ﴿لتنوأ بالعصبة﴾[1] وقوله: ﴿أن تبوأ بإثمي﴾[2].

وحينئذ يجب في ضبطه أن تعرى الياء من الدارة وتوضع الهمزة تحتها كما هو الحال في المصحف برواية حفص عن عاصم وجرى به عمل أهل المشرق.

وخالف أهل المغرب شيوخهم في ضبط مصاحفهم برواية ورش وقالون فجعلوا الدّارة على الياء علامة لزيادتها وجعلوا الهمزة في السطر بعد الألف ، وهو وجه مرجوح لم يقل به إلا صاحب المورد، وخالفه شراحه، والأول هو الصحيح وعليه أئمة هذا الفن. والله أعلم.

ضبط قوله تعالى: ﴿لا تأمنّا﴾:

ذكر علماء القراءات في ضبط قوله تعالى: ﴿مالك لا تأمنّا على يوسف﴾[3] سبعة أوجه ، ثلاثة منها على قراءة الإخفاء وأربعة منها على قراءة الإدغام مع الإشمام.

وأصل الكلمة: «تأمننا» ورسمت في جميع المصاحف بنون واحدة بعدها ألف لتحتمل جميع القراءات ، واختلف العلماء في ضبطها على قراءة الإدغام مع الإشمام:

الأول: أن تجعل نقطة حمراء بين الميم والنون فوق المطة قليلاً، وتجعل على النون علامة التشديد هكذا «تأمنّا».

الثاني : أن تجعل نقطة حمراء بين النون المشددة والألف وتشدّد النون هكذا «تأمنّا».

الثالث: أن تجعل بعد الميم جَرَّةً علامة السكون ، وتجعل بعد الجرّة نقطة وتشدد النون هكذا: «تأمنّا»

(١) من الآية ٧٦ القصص.
(٢) من الآية ٢٩ المائدة
(٣) من الآية ١١ يوسف.

الرابع: مثل الوجه الذي قبله إلا أنك تبقى النقطة في محلها.

أما على قراءة الإخفاء ففي ضبطه ثلاثة أوجه:

الأول : أن تلحق نوناً حمراء بين الميم والنون وتجعل حركتها نقطة حمراء، وتجعل علامة التشديد على النون السوداء.

الثاني: أن تجعل في محل النون المحذوفة نقطة حمراء لا غير ، وتجعل علامة التشديد على النون الكحلاء ، وهذا الوجهان ذكرهما أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التجيبي.[1]

الثالث: ذكره الإمام حسين بن علي الرجراجي ونسبه لبعض شراح مورد الظمآن، وهو أن تعري الحرفين أعني النونين من العلامتين تعري النون السوداء من التشديد وتعرّي النون الحمراء الملحقة من النقطة[2] ، ونص على هذا الوجه أيضاً الإمام الحسن بن علي المنبهي الشباني[3] .

ولولا مكانة أبي عمرو الداني وأبي داود والتجيبي ورسوخهم في هذا العلم لكان هذا الوجه أحقها بالصواب ، لأن وضع علامة التشديد على النّون السوداء يدلّ على الإدغام الكامل ، ويتعارض مع ما أجمعوا عليه وقالوا: «لا تشدّد لفظاً على رواية الإخفاء».

قال المقرئي عبد الرحمن بن إدريس المنجرة في ردّه على من يجعل علامة التشديد على قراءة الإخفاء يقصد الإمام التنسي فقال: «لا يصحٌ ولا يتبع عليه والمعتمد، هو الذي عليه العمل إخفاء الحركة ولا شدّ معه»[4] .

وحاصل كلام ابن عاشر: «أن علامة التّشديد لا تجعل مع إلحاق النون»[5]

---

(١) المحكم الداني ٨٣ أصول الضبط لأبي داود ٨٩ .

(٢) حلة الأعيان ١٠٩

(٣) كشف الغمام ٧٤.

(٤) حواشي الزياتي ٣٢ ، حواشي المنجرة ١٤ الطراز ٣٣١.

(٥) فتح المنان لابن عاشر (٦١).

وقال الإمام ابن القاضي: «هذا هو المشهور وبه العمل وغيره باطل»[1] .

وبناء على كلام العلماء ينبغي أن تلحق النون الحمراء مفصولة فوق المطة، ولا تشدد النون الثانية الكحلاء على قراءة الإخفاء كما جرى به العمل في مصحف الجزائر برواية ورش.

وجرى العمل في بقية المصاحف برواية ورش وقالون على تشديد النون، وهو مخالف لنصوص الأئمة ولا يتوافق مع غرض التلاوة.

ضبط قوله تعالى: ﴿أفـِدة﴾:

لم يتعرض الشيخان إلى رسم وضبط قوله تعالى: ﴿فاجعل أفـِيدة من الناس تهوي إليهم﴾[2] كما لم يذكرها الشاطبي ولا الخرّاز في نظمه، ولا شراح مورده، ولا ذكرها ابن القاضي الذي التزم أن يذكر ما سكت عنه التنزيل في بيانه.

رسمت الهمزة في كلمة «أفيدة» بدون صورة للهمزة وهو موافق لقراءة الجماعة وللقياس ، وهي كذلك مرسومة في مصاحف سائر الأمصار في وقتنا هذا بمختلف الرّوايات ، وهذا ممّا غفل عنها رجال تصحيح المصاحف ومراجعتها، لأن المحفوظ والمنصوص خلاف ذلك حيث ذكر محمد غوث النائطي عن صاحب الخزانة، فقال: «الهمزة بعد الفاء مرسومة بالياء في هذا الموضع خاصة على غير القياس للإشتمال على القراءتين لأن هشاماً عن ابن عامر قرأ في أحد وجهيه: ﴿أفْيِدَةً﴾ بالياء الساكنة بعد الهمزة ، وقال صاحب الخلاصة: «ورسمت الهمزة خاصة بالياء في جميع المصاحف» ونسب ذلك إلى الإرشاد للشيخ أبي منصور الماتوريدي وإلى شرح الشاطبية لملا عماد، وإلى رسالة الجزري في الرّسم وقال: «كلهم نصوا على رسم الهمزة هنا خاصة بالياء».

---

(١) بيان الخلاف والتشهير (١١).

(٢) من الآية (٣٧) من سورة إبراهيم

وقال ملا عماد : «أن الياء على أحد وجهي هشام ليست صورة للهمزة بل هي ياء حقيقية ، وعلى قراءة الجماعة هي صورة الهمزة على خلاف القياس.»[1]

ونظراً لخلو كلام العلماء في المراجع والمصادر المتوفرة عندي أكثرت من الاقتباس والاستشهاد لرسم هذه الكلمة من كتاب نثر المرجان لصاحبه محمد غوث النائطي رحمه الله.

وبناء عليه يجب على نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح أن يعيدوا النظر ويرسموا الياء في هذا الموضع خاصة ، رعاية لقراءة هشام.

حذف الألف من قوله :﴿مهدا﴾:

من الكلمات التي لم يذكرها أبو داود في كتابه التنزيل قوله تعالى: ﴿الذي جعل لكم الأرض مهدا﴾ في موضعه الأول في سورة طه[2] ، وذكر الموضع الثاني في سورة الزخرف[3] ، وقال : «وفيه: ﴿مهدا﴾ بحذف الألف وقد ذكر»[4] فيدل قوله: «وقد ذكر» على الحذف ظناً منه أنه قد ذكره وهو لا يذكر في الغالب إلا المحذوف، ولكن تركه سهواً أو نسياناً.

ومن جهة أخرى فإن فيه قراءتين مما يترجح بها الحذف رعاية لقراءة من قرأ بالحذف.

ومن جهة ثانية إن أبا عمرو الداني روى هذا الحرف بسنده عن قالون عن نافع بالحذف بخصوصه، ثم عمّم الحذف بصيغة تشعر بالتعميم فقال: «حيث وقع»[5].

---

(١) نثر المرجان (٣/ ٣٦٥) النشر (٢/ ٢٩٩)
(٢) من الآية (٥٢) طه.
(٣) من الآية (٩) الزخرف.
(٤) التنزيل (٣/ ١٠٩٧)
(٥) المقنع للداني (١٢)

وهذه الرواية نفسها هي عمدة المؤلف أبي داود وعليها يعوّل، يعرف ذلك كل من تأمل منهج المؤلف وطريقته في التصنيف.

وبعد هذا لم يبق مجال للقول بأن الأصل في المسكوت عنه الإثبات كما شاع ذلك عند أهل المشرق ، وكما ذكر ذلك الرجراجي حيث قال: «واستثنى منه الناظم لأبي داود اللفظ الأول منه في القرآن فإنه محمول عند أبي داودعلى الإثبات»[1].

أقول: بل إنه محمول عند أبي داود على الحذف، بل إنه يتعيّن ذلك وهو الصواب الذي لا ينبغي سواه.

حذف الألف في قوله :﴿طائركم﴾

نص أبو داود على حذف الألف التي بعد الطاء في جميع ألفاظ : «الطير» في القرآن[2] ، وروى جميع هذه الألفاظ أبو عمرو الداني بسنده في الباب المروي عن قالون عن نافع بالحذف إلا موضع يس في قوله تعالى : ﴿قالوا طآيركم معكم﴾[3] ، فقد سكت عنه ، فلم يتعرض له لا بحذف ولا بإثبات في كتابه المقنع وتبعه على ذلك الإمام الشاطبي في العقيلة وهي نظم للمقنع، واستثناه له من الحذف شراح مورد الظمآن ، ونصوا على إثبات ألفه لأبي عمرو الداني[4] ، وتبعهم على ذلك الشيخ الصباع رحمهم الله[5] ، وبه جرى العمل في المصحف الليبي برواية قالون عن نافع.

وحجتهم أن الداني سكت عنه ، والسكوت كما أسلفنا غير مرة لا يقررُ حُكماً ، والظاهر المتبادر من كلام الداني نفسه الحذف لأنه قال في

---

(١) تنبيه العطشان للرجراجي (٩٥)

(٢) التنزيل (٢/ ٣٤٥).

(٣) من الآية (١٨) يس.

(٤) التبيان (٩٥) تنبيه العطشان (٨٠) فتح المنان (٤٩) دليل الحيران (٧٧).

(٥) سمير الطالبين (٥٢).

أول مواضعه في آل عمران: «حيث وقع»[1] فصيغة التعميم نص في تعميم الحذف، ثم تعرض لبقية مواضعه بالتعيين دون أن يذكر موضع يس، وأحسبه اكتفى بصيغة التعميم عن ذكره.

ثم إن أبا داود نقل في موضع الأنعام إجماع المصاحف على حذفه، وأورده ضمن الأمثلة التي اجتمعت المصاحف على حذفها[2] ونص اللبيب في شرح العقيلة على حذفه في موضع النمل[3].

ومن هنا يسقط الخلاف ويثبت الحذف طرداً للباب وتقليلاً للخلاف وموافقة لنظائره، وهو الذي يجب أن تكون عليه المصاحف.

حذف الألف في قوله: ﴿فخراج ربّك﴾:

نص أبو عمرو الداني وأبو داود على إثبات الألف في قوله تعالى: ﴿فخراج ربّك﴾ بعد الراء[4]، وعزا ذلك إلى إجماع المصاحف، وجرى العمل على إثبات الألف في سائر المصاحف في الشرق والغرب في زماننا هذا[5].

وقد كنت أشك في هذا الإجماع الذي ذكره أبو عمرو وأبو داود وجرى به العمل لما تلقيناه عن شيوخنا أن كلَّ كلمة قرآنية وردت فيها قراءات يجب أن تكون محذوفة الألف رعاية لهذه القراءة، وهو ما يسمى بالحذف الإشاري، ولأن الرسم بإثبات الإلف يسقط قراءة عبدالله بن عامر الشامي بحذف الألف.

ثم بعد بحث طويل في المخطوطات التي تهتم بهذا العلم المهجور ظفرت بنص لعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ) وهو ممن جمعوا بين

---

(١) المقنع للداني (١٠، ١١).

(٢) التنزيل (٣/ ٤٨١)

(٣) الدرة الصقلية (٢٥)

(٤) من الآية ٧٢ المؤمنون.

(٥) انظر: المقنع للداني (٩٦) التنزيل (٨٩٤)

الرواية عن الشيوخ والتأمل للمصاحف الأمهات، فقال: «وقد رأيت أنا في المصحف العتيق الشامي: ﴿فخرج﴾ بغير ألف، ولقد كنت قبل ذلك أعجب من ابن عامر كيف تكون الألف ثابتة في مصحفهم، ويسقطها في قراءته، حتى رأيتها في هذا المصحف فعلمت أن إطلاق القول في جميع المصاحف ليس بجيد ولا ينبغي لمن لم يطلع على جميعها دعوى ذلك»[1].

وقال ابن وثيق الأندلسي: «وقال بعض المتأخرين رأيت في مصحف الشاميين الذي يقال إن عثمان رضي الله عنه بعث به إلى الشام: ﴿فخراج ربك﴾ بغير ألف.[2]

وعلى هذا يتعين حذف الألف رعاية لقراءة ابن عامر وهو أشمل للقراءتين برسم واحدة، وما جرى به العمل فيه مخالفة.

حكم لفظ ما اشتق من: ﴿البركة﴾

نص أبو داود سليمان بن نجاح على حذف الألف بعد الياء من قوله تعالى: ﴿كتب أنزلنه إليك مبٰرَكٌ﴾ في سورة ص[3]، ولم يرد عن المؤلف في هذا الموضع ما يشعر بتعميم الحذف وسكت عن موضعي سورة الأنعام[4]، وموضع الأنبياء[5]، وعلى ما نص عليه أبو داود جرى العمل في رسم مصاحف أهل المشرق أي بحذف الألف في موضع ص وإثبات الألف فيما عداه تقليداً منهم لما قيل أن المسكوت عنه أصله الإثبات، وهذا فيه مخالفة لأن أبا عمر والداني نص على الحذف فيهن في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف وقال حيث وقع[6]، وبالحذف جرى العمل في مصاحف أهل المغرب، وهو الذي لا ينبغي خلافه.

---

(١) الوسيلة في شرح العقيلة ورقة (٣٦).
(٢) الجامع لابن وثيق ١١١ شرح مُلا علي (٨٧).
(٣) من الآية (٢٩) سورة ص.
(٤) من الآية (٩٢) و(١٥٥) الأنعام.
(٥) من الآية (٥٠) الأنبياء.
(٦) المقنع للداني، ص١٨.

وكذلك سكت أبو داود عن قوله تعالى: ﴿مباركاً﴾ المنصوب الواقع في آل عمران ومريم والمؤمنون[1]، ونص على الحذف في الموضع الأخير من قوله تعالى: ﴿ونزلنا من السماء ماء مبٰركاً﴾[2] ولم يرد فيه ما يشعر بتعميم الحذف في جميع المواضع، وعلى هذه التفرقة بين المنصوص عليه والمسكوت عنه جرى العمل في مصاحف أهل المشرق.

ونص أبو عمرو الداني في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف على حذف الألف وعليه عمل أهل المغرب في مصاحفهم ، وهو الذي لا ينبغي العمل على خلافه.

ومما سكت عنه المؤلف أبو داود قوله تعالى : ﴿تبٰرك﴾، وقد وردت في تسعة مواضع ونصّ على الحذف في الموضعين الأخيرين في قوله تعالى: ﴿تبٰرك اسم ربك﴾ وفي قوله : ﴿تبٰرك الذي بيده الملك﴾[3].

ولم يرد عنه في الموضعين ما يشعر بتعميم الحذف ، وعلى ما ذكره أبو داود جرى عمل أهل المشرق في مصاحفهم.[4]

والصواب الذي لا ينبغي خلافه أن الحذف يشمل جميع هذا اللفظ طرداً للباب، وحملاً على نظائرها، وإن أبا عمرو الداني نص على الحذف في جميعهن ثم قال: «حيث وقع»[5] وذكر ذلك في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف، ونص على حذف الألف في جميع هذه الألفاظ حيث وقعت الإمام ابن وثيق الأندلسي[6] ، فالعمل بالإثبات في بعضها والحذف في بعضها الآخر لا مبرّر له وهو منهج مضطرب، لأن هؤلاء الذين يأخذون بالإثبات لكل مسكوت عنه مع نقل الإجماع على حذفه خالفوا

---

(١) من الآية ٩٦ آل عمران ، ٣١ مريم ، ٢٩ المؤمنون.

(٢) من الآية ٩ ، سورة ق.

(٣) من الآية ٧٨ الرحمن والآية ١ الملك

(٤) مختصر التبيين (٤/ ٣٢١)

(٥) المقنع للداني (١٨)

(٦) الجامع لابن وثيق ٤٠

هذه القاعدة وحذفوا الألف من كلمات مسكوت عنها.

حذف الألف في قوله :﴿سمٰوات﴾

ذكر أبو عمرو الداني وأبو داود إثبات الألف بعد الواو في قوله تعالى:﴿فقضيهن سبع سمٰوات﴾ في سورة فصلت خاصة دون بقية مواضعه ذكرها الداني في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف عن محمد ابن عيسى [1] وتبعه على ذلك الإمام أبو داود [2]، وذكر أبو بكر اللبيب في شرح العقيلة أن الصحابة رضي الله عنه رسموها كذلك [3]، وبه جرى العمل في جميع المصاحف. يحذف الألف بعد الميم، وإثبات الألف بعد الواو.

وإني قد عثرت على نص لعلم الدين السخاوي يخرق هذا الإجماع، ويجعل هذه الكلمة تندرج مع نظائرها ولا يعتدّ بهذه الخصوصية فقال:«وهذا الذي ذكره أبو عمرو الداني فيه نظر فإني كشفت المصاحف القديمة التي يوثق برسمها وتشهد الحال بصرف العناية إليها، فإذا هم قد حذفوا فيها الألفين من «سموات» في فصلت كسائر السور، وكذا رأيتها في المصحف الشامي».

ثم قال: «فهذا يحتاج إلى تثبت ونظر، ولا ينبغي أن يحكم بأن الألف ثابتة في سورة السجدة بإجماع»[4] فهذا النص يبطل دعوى الإجماع، وينبغي أن يجري في هذه الكلمة الخلاف على الأقل، تقليلاً للخلاف، وموافقة لنظائرها، إذا رسمت على ما ذكره السخاوي.

ذكر قوله تعالى:﴿بأييد﴾:

مما لفت انتباهي في مصاحف المغرب برواية ورش وقالون ضبط قوله

---

(١) المقنع للداني ١٨، والآية رقم ١٢ فصلت.

(٢) مختصر التبيين (١/٣٢١)

(٣) الدرة الصقلية ٢٦ الجامع لابن وثيق ٤٠

(٤) الوسيلة في شرح العقيلة ورقة ٤٥

تعالى: ﴿والسماء بنينها بأييدٍ﴾[1] حيث ضبط نساخ مصاحف المغرب قوله تعالى: ﴿بأييدٍ﴾ بالجرّة، وهي تشبهُ الفتحة -على الياء الأولى، وهذا الضبط يوهم أنها فتحة وخاصة لدى المبتدئين ، وجعلوا الدّارة علامة السكون على الياء الثانية، وأيضاً يوهم أنها ساكنة سكوناً ميتاً، ولا تتميز الياء الزائدة من الساكنة التي يقرعها اللسان إلا بتغاير العلامتين، علامة السكون ، وعلامة الزّائدة.

والذي أوجب هذا اللبس هو عدم الاتفاق على المفاهيم، معنى علامة السكون المدور عند المغاربة غير معناه عند المشارقة، فأوليك عندهم علامة للسكون وعلامة للحرف الزائد، وهؤلاء عندهم علامة للزائد فقط.

أما على ضبط المشارقة واختيارهم علامة السّكون رأس خاء كما هو مذهب الخليل، فلا إشكال فيه ، وهو الصواب كما هو ظاهر في مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم.

ولقد تأملت ضبط هذه الكلمة سنين طويلة في المراجع والمصادر، فتبين لي بعد جهد وعناء أن هذه الجرّة -تشبه الفتحة- هي علامة السكون عند أهل الأندلس قديماً، وأصلها رأس خاء، فحذفوا رأسها وأبقوا مطتها، وإلى عصر أبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) وأبي داود (ت٤٩٦هـ) وما بعدهما كانوا يضبطون مصاحفهم بالنقط المدوّر نقط أبي الأسود الدؤلي[2]، فكانت هذه الجرّة تؤدي الغرض المقصود، لأنها متميزة عن النقط المدوّر، ولا تلتبس به، لأن الحركات كانت على شكل نقط مدور والسكون جرّة.

ولما تدرج الناس باستعمال شكل الخليل، وشاع استعماله في المصاحف صارت هذه الجرّة التي تقع على الياء الأولى مساوية للفتحة التي هي من شكل الخليل، ولم يغير المتأخرون هذه الجرّة ، كما غيّروا واستبدلوا نقط أبي الأسود بشكل الخليل، فهي أثر من آثار النقط المدوّر

---

(١) من الآية ٤٧ والذاريات.

(٢) انظر: المحكم لأبي عمرو ٦٨ الطراز للتنسي ٢٢٣.

وكـان يجب أن تزول بزوال النقط المدوّر لأنهـا منه، ولأنهـا لا تناسب إلا نقط أبي الأسود الدؤلي، لذا يجب أن تستبدل بغيرها كما استبدل غيرها، وينهي العملُ بها كما انتهى العملُ بمثيلاتها.

رسم قوله تعالى: ﴿ينبؤا﴾

من الحروف التي خالف فيها نساخ مصاحف المغرب أصولهم العتيقة قوله عزّ وجلّ: ﴿ينبؤا الإنسان يومئذ﴾ في سورة القيامة[1] ، لم يذكر فيها أبو داود سليمـان بن نجـاح إلا الرسم بالواو والألف، ولم يرو فـيـهـا أبو عمرو الداني عن محمد بن عيسى الأصبهاني إلا الرّسم بالواو والألف ، كذلك ، وأكدّ ذلك بتتبعه لمصاحف أهل العراق فرآها لا تختلف في رسم ذلك كـذلك ، وبه جرى العمل في سـائر المصاحف عند المشـارقة والمغاربة[2] .

فعمل أهل المشرق موافق لأصولهم العتيقة، وعمل أهل المغرب برسم هذه الكلمة بالواو والألف مخالف لأصولهم العتيقة.

ويظهر من كلام الشيخين اتفاق المصاحف على رسمها بالواو والألف في حين أن هناك نصوصاً تدل على اختلاف المصاحف فيها، والاتفاق حاصل في مصاحف أهل العراق فقط لا يتعداها بالواو والألف.[3] .

فقد نقل الإمام الشاطبي في العقيلة فيها الخلاف، وذكر أبو بكر ابن أشته في كتاب علم المصاحف أنها مرسومة بالألف في الإمام[4] وقال علم الدين السخـاوي: «بالواو والألف لأهل الكوفة، وبإسقـاط الواو لأهل المدينة» ثم قال: «ورأيت في المصحف الشامي بغير واو»[5] .

---

(١) من الآية ١٣ القيامة.

(٢) المقنع للداني ٥٦ التنزيل لأبي داود (٤/ ١٢٤٤).

(٣) المقنع للداني (٥٦)

(٤) الدرة الصقيلة ورقة ٤٧ .

(٥) الوسيلة في شرح العقيلة ورقة ٨١.

وقال ابن أجطا معقباً على كلامه: «فظاهر كلامه أن الألف من غير واو هو الراجح عملاً على مصاحف أهل المدينة مع أنه قوّى ذلك برؤيته بغير واو في المصحف الشامي»[1] .

وقال ابن عاشر: «ونقله مؤذن بترجيح القياس»[2] ، يقصد أن ترسم بالألف دون واو، ومن هذه النصوص يترجح فيها الرسم بالألف على القياس في المصاحف برواية ورش أو قالون أو لغير الكوفيين اتباعاً لأصولهم العتيقة، وما جرى به العمل في مصاحف أهل المغرب مخالف للأصل، والله أعلم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

---

(١) التبيان في شرح مورد الظمآن ورقة ١٥٣ .

(٢) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٩٣.

خلاصة هذا البحث وثمراته

وبعد أن انتهيت من تدوين هذا البحث الذي استغرق مني جهوداً مضنية، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. أحمده سبحانه وأشكره وأستعينه وأستغفره.

مرت علي القرآن الكريم العصور والدهور المتتابعة، ولا يزال غضاً طرياً بدون زيادة ولا نقصان، ومن حفظ الله له عناية المسلمين به عناية عظيمة تفوق الوصف، فكرس علماء القراءات جهودهم ولم يدّخروا وسعاً في بيان حروفه ومعانيه، ووصفوا هجاء حروفه بالوصف والإحصاء الدقيق.

ولما كان تعدد المصاحف، وكثرت الاختلافات والمصطلحات في الرسم والضبط قد يحيّر القارئ والمتأمل كان لابدّ من بذل الجهود في التقريب بين وجهات نظر المشارقة والمغاربة ومحاولة إيجاد صلة تجمع بينهما، بعد بيان الأسباب التي أدت إلى التعدد والاختلاف، فكان هذا البحث موفيّاً بهذا الغرض، إن شاء الله.

ومن ثمرات هذا البحث ونتائجه

١ - بيان الصلة القوية بين الرّسم العثماني والقراءات خصوصاً وبينه وبين اللغة العربية عموماً، لا جفوة ولا قطيعة بينهما البتة، فالرسم العثماني حجة قطعية عند أهل اللغة.

٢ - بيان فصاحة الرسم وبلاغته في تأدية وجوه القراءات وأصواتها ومن خلال ذلك فندت شبهات الذين ينادون بتغيير الرسم العثماني بالرسم القياسي، وهي مبنية على جهل بعلاقته التي لا تنفصم بوجوه القراءات، وعلى جهل بصلته التي لا تنفصم باللغة العربية.

فتبين لي واتضح من خلال العرض السابق أن الرسم العثماني ليس

غـريباً على اللغـة العـربية، وليس فـيه تناقـض ولا تنافر مع اللغـة ، كمـا زعـموا فكمـا أن الرسم العـثمـاني اشتـمل على حـروف زائدة في نظرهم لأغراض جـهلوها، فكذلك اللغـة العربيـة اشتملت علـى حروف زائدة ، وكمـا أن خطّ المصحف العثـماني اشتمل عـلى حروف محذوفـة لأغراض بلاغية فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف محذوفة.

فالمحافظة على الرسم العثمـاني هي عين المحافظة على اللغة العربية، بل فيـه زيادة على المحافظة على بعض اللغات التي لم يحـفظها إلا الرسم العـثمـاني، فوافق الرسم العـثمـاني اللغـة العربيـة وطابق فصـاحة القـرآن وبلاغته.

وقد دأب أهل اللغـة قديماً وحديثاً على الاحـتجاج بالرسم العـثماني في مواضع الاختلاف كـما احتج به علماء التفسير عند اخـتلافهم في مراد الله من الآية كمـا يتجلى ذلك في نحـو قوله: ﴿سنقرئك فـلا تنسىٰ﴾ قال الطاهر بن عاشـور: «ومن زعم أن «لا» نهي تعسف لتـعليل كتـابة الياء في آخره»(٣٠/ ٢٨٦) واخـتار الإمام القرطبي أن «لا» للـنفي وعلل ذلك بقوله: «فإن اليـاء مثبتـة في جمـيع المصاحف وعليـها القـراء»(٢٠/ ٢٠)، وقال السـمين الحلبي: «وقـول من قـال: إنه نهي ضـعـيف من حـيث المعنى ومن حيث اللغة»(٤/ ١٧٢).

ومن ثمـرات هذا البـحث ونتـائجـه إن عمل المشـارقـة والمغـاربة في اختـيار كل منهمـا مذهباً مـعيناً في الرسم والضبط مـبني على غير قـواعد علمـية كـما وضـحنا في الأمـثلة التطبيـقـية، وهذا العـمل يجب أن يمحى ويزول العـمل به إنه حادث لـم يكن في القرون التـي خلت ، فالعـمل به مـخـالف لأئمـة هذا الشـأن ، ويوسّع من هوة الخـلاف بـين المسلمين في مصاحفهم.

ولعل هذا شـبيه بما حـدث في زمن عثـمان بن عفـان رضي الله عنه حتى أمـر باستنسـاخ مصـاحف أمهـات، وإتلاف ما عـداها توحيـداً للأمة

الإسلامية، فنحن بعملنا هذا نكاد أن نقع فيما أنكره الخليفة الراشد.

وإن عمل المشارقة والمغاربة قد يكون مقبولاً إلى حدّ ما، إذا وجد أصل الخلاف ولم يظهر وجه الترجيح، كأن تختلف المصاحف الأمهات العتيقة المظنون بها الصحة في حرف ما، فيرسم في بعضها بالحذف أو بوجه ما، ويرسم في بعضها الآخر بالإثبات أو بوجه آخر، وجاءت الرواية عن شيوخ النقل مبهمة من غير تسمية مصر بعينه كما تقدم تفصيله وبيانه.

فبهذه الصفة وبهذه القيود قد يسوغ للمشارقة أو المغاربة أن يختاروا أحد الوجهين بشرط ألا يخرج الخلاف عن المصاحف الأمهات التي أرسلها سيدنا عثمان إلى الآفاق، وألا يخرج الخلاف عمّا رواه الأئمة عن شيوخهم وتأملوه في المصاحف العتيقة.

من ثمرات هذا البحث بيان أن ما ذهب إليه بعض نساخ المصاحف من قبيل السهو والنسيان، كما ظهر في البحث في بباب تركيب التنوين وتتابعه ، وكذا في باب الحرف المسكوت عنه، فإنهم قرّروا حكماً، فأخذوا بالإثبات لكل ما سكت عنه الشيخان، أو أحدهما، فاختلف الرسم فيما هو من ذوات النظير، ثم بينا الاضطراب الذي وقعوا فيه، في الحرف المسكوت عنه فأخذ بعضهم بالإثبات واستثناه من القاعدة، وأخذ بعضهم بالحذف طرداً للباب وهو الصواب، كيف يصح إثبات الألف فيما أجمع عليه كتاب المصاحف بالحذف، هذا ما لا يكاد يفهم ، ولا أدري كيف يجيب نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح عن هذا الأمر المحيّر.

ونظراً للتعصب والتقليد رسمت الهمزة قبل اللام ألف في نحو قوله: ﴿ءلاكلون﴾ كما هو جار به العمل في المصحف برواية ورش، وكذا في نحو قوله: ﴿ولئلاخرة﴾ كما هو جار به العمل في المصحف برواية قالون.

ومن نتـائج هذا البـحث بيـان المخـالفـات التي تمسك بهـا نسـاخ المصاحف ولجان المراجعة والتـصحيح، وهي لا تؤدي الغرض المطلوب من النقط والشكل فكمـا أن لأهل المغـرب أموراً يجب أن لا يتـابعـوا عليهـا، فكذلك الشـأن عند أهل المشرق وما أكـثرها، ويجب أن نتلـمس الصواب في كلا المذهبين، والحجة والرواية وما جاء في المصـاحف الأمهات العتيقة فوق كل اعتبار.

فأضـافت هذه الدراسة وهـذا البحث ما غـفل عنه كثير من العـلماء وشراح المورد وسها عنه أعضاء لجنة المصاحف ، كـما ظهر ذلك جلياً فيما أوردناه في الدراسة التطبيقية.

كما قللت كثيراً وقلصت من مـسائل الخلاف الذي لا قيمة له بل إن هذا البحث ألغى كثيراً من المسائل التي شاع فيها الخلاف.

كما اهتمت هذه الدراسـة بالخط والرسم والضبط الذي يؤدي غرض التلاوة، وما أضيف النقط والشكل إلا لغرض تحقيق التلاوة ، وإلا ما كان هناك موجب للإضافة، ونحن نعلم ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في المصحف العـثماني إلا من أجل تصـحيح التلاوة، وإلا مـا كان ينبـغي أن يضـاف شيء إلى المصـحف ، بل وردت الكراهـة عن بعض السلف، ولو كان لفائدة التلاوة.

ومن ثمرات هذا الـبحث أنني ناقشت بعض قـواعد الضـبط الجاري بهـا العـمل في المصـاحف ، وهي مـخـالفـة لأئمـة هذا الشـأن ولا تؤدي الغـرض، وبينت وجـه الصـواب في ذلك كـتـركـيب التنوين وتتـابعـه في الموقوف عليه بإبدال التنوين ألفاً ، وبينت وجه الصواب في موضع الهمزة من اللام ألف، ورفعـت الوهم الذي وقع فيه بعض المتـأخرين فـعزوا إلى الداني ما لم يختره نحو ضبط قوله تعالى: ﴿أؤنبئكم﴾ وبينت الصواب في ضـبط قـوله: ﴿بأييـد﴾ ونحـو قوله: ﴿تلـقائي﴾ وبـابه، وسلكت في ذلك مسلكاً وسطاً بين ضبط ورسم المشارقة والمغاربة ، إن كان هناك مجال ولو

بأدنى ملابسه ، وإلا فأختار أحيـاناً مذهب المشارقة وأخرى مذهب المغاربة لأدلة وبراهين من روايات شيوخ النقل مما تأملوه في المصاحف الأمهات.

ومن ثمرات هذا البـحث أنني أبرزت بعض الحروف التي سهـا عنها نساخ المصـاحف ولجان المراجعـة والتصحيح، وأوضـحتهـا بأدلة ونصوص قطعـية لا يمكن ردّها ولا الغض من شـأنها والحـمد لله الذي بنعـمتـه تتم الصالحات وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

المصادر والمراجع

١ - إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين لأبي عيد رضوان المخللاتي، مخطوط بالأزهر رقم (٢٤١/٢٢٢٤٨).
٢ - أدب الكاتب لأبي محمد عبدالله بن قتيبة تحقيق محمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٢هـ.
٣ - إيقاظ الأعلام بوجوب اتباع رسم المصحف الإمام للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، ط٢ ، مكتبة المعرفة ، حمص ١٣٩٢هـ.
٤ - بيان الخلاف والتشهير وما أغفله مورد الظمآن لأبي زيد عبدالرحمن بن القاضي مخطوط بالخزانة الحسنية ضمن مجموع رقم (٧٤/٣).
٥ - تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية لحفني ناصف مطبعة الجريدة بسراي البارود ، مصر.
٦ - تنبيه العطشان على مورد الظمآن للإمام الحسين بن علي الرّجراجي، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، رقم(٢٧٥)(٢٢٢٨٢) وصورة منه في الجامعة الإسلامية رقم ٣٨٦ المدينة المنورة.
٧ - الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصاحف لابن الوثيق الأندلسي تحقيق غانم قدوري ، ط١ مطبعة العاني بغداد.
٨ - الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم للبيب السعيد ، ط دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٧هـ.
٩ - جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد لبرهان الدّين الجعبري مخطوط مصور برقم ٢٩٥ مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٠- الحروف اللاتينية لكتابة العربية لعبدالعزيز فهمي ، مطبعة مصر ، القاهرة.
١١- حلّة الأعيان على عمدة البيان للشيخ الحسين بن علي الرجراجي الشوشاوي ، مخطوط بالمكتبة الوطنية، برقم (١٠٧٨١) تونس.
١٢- حواش على: «الطرّاز في شرح ضبط الخرّاز» للمقرئي عبد الرحمن بن إدريس المنجرة ، مخطوط ضمن مجموع رقم ١٥٣٢ د الخزانة العامة بالرباط.
١٣- حواش على: «الطرّاز في شرح ضبط الخرّاز» للمقرئي الحسن الزياتي، مخطوط ضمن مجموع رقم ٣٤٥٩ الخزانة الحسنية.
١٤- الدرة الجلية في نقط المصاحف العلية للشيخ ميمون بن مساعد الفخّار مخطوط رقم ٢٥٩ مجاميع سيدنا عثمان، مكتبة الحرم النبوي الشريف.
١٥- الدرة الصّقيلة في شرح أبيات العقيلة لأبي بكر عبدالغني اللبيب مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم ١٤٨٤ تونس.
١٦- دليل الحيران شرح مورد الظمآن للشيخ إبراهيم المارغني التونسي، ط. مكتبة الكليات الأزهرية.
١٧- السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل للشيخ أبي زيت حار ، ط٢ محمد علي صبيح ١٣٩٠هـ القاهرة.
١٨- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين للشيخ محمد علي الضبّاع، ط١ المشهد الحسيني- القاهرة.
١٩- شرح العقيلة لملا علي قاري ، مخطوط بدون رقم في مدرسة بشير آغا بالمدينة المنورة.
٢٠- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد الحسن العسكري، ط١ مصطفى الباب الحلبي ١٣٨٣هـ.
٢١- صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأبي العباس أحمد القلقشندي ، ط الأميرية القاهرة.

٢٢- ضبط الأسماء الموصولة للشيخ محمد، صالح ملوكه التونسي، مخطوط ضمن مجاميع رقم (٨/ ٢٠) في مكتبة الحرم النبوي الشريف.

٢٣- الطراز في شرح ضبط الخرّاز للحافظ محمد بن جليل التنسي، تحقيق أحمد شرشال يقوم بطباعته مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٢٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تصحيح الشيخ ابن باز المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٠هـ.

٢٥- فتح المنّان المرويّ بمورد الظمآن للشيخ عبدالواحد بن عاشر مخطوط ضمن مجاميع سيدنا عثمان رقم ٢٨٥ (خ) مكتبة الحرم النبوي.

٢٦- الفرقان لابن الخطيب محمد عبد اللطيف ، طبع في القاهرة، دار الكتب ١٣٦٨هـ.

٢٧- كتاب أصول الضبط وكيفيته للإمام الحجة أبي داود سليمان بن نجاح(ت٤٩٦هـ) مخطوط بالخزانة الحسنية رقم (٨٠٨/ ١) بالرباط وقد حققناه.

٢٨- الكتاب لأبي بشر عمر بن عثمان سيبويه، ط٣ عالم الكتب ، بيروت.

٢٩- كتاب التبيان في شرح مورد الظمآن للشيخ أبي محمد عبدالله الصنهاجي المعروف بابن آجطا ، مخطوط في مكتبة اللغات الشرقية في فرنسا رقم ١١٥ باريس.

٣٠- كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين للشيخ محمد العاقب بن مايابي ، مخطوط بدون رقم ومشهور ومتداول عند الشناقطة.

٣١- كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام للشيخ المقرئي الحسن بن علي المنبهي الشهير بالشباني ، مخطوط بالخزانة الحسنية رقم ٢١٤٢ بالرباط.

٣٢- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني بتحقيق عزة حسن ، ط. الثانية، دار الفكر سوريا، ١٤٠٧هـ.

٣٣- مختصر التبيين لهجاء التنزيل للإمام أبي داود سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ) بتحقيق أحمد بن أحمد شرشال يقوم بطبعه مركز الملك فيصل بالرياض بالتعاون مع المجمع لطباعة المصحف.

٣٤- مشكل الاثار لأبي جعفر الطحاوي ، ط١ دائرة المعارف بالهند حيدرآباد.

٣٥- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، ط٣ ، عالم الكتب بيروت.

٣٦- مقدمتان في علوم القرآن: مقدمة بن عطية ومقدمة المباني لمجهول بتحقيق أرثر جفري-مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣٧- مقدمة بن خلدون «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر» عبدالرحمن ابن خلدون طبعة مؤسسة جمال للطباعة بيروت.

٣٨- مقدمة المخللاتي في الرسم والضبط ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية لمؤلفها رضوان بن محمد مخطوط رقم ١٣٠ حسونة ١٢٩٧٥ الأزهر.

٣٩- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار للداني، حققه أحمد دهمان دار الفكر ، دمشق، ط. ٢ سنة ١٣٠٤هـ.

٤٠- نثر المرجان في رسم نظم القرآن لمحمد بن غوث النائطي الأركاني ، طبعة حيدر آباد بالهند في ٨ أجزاء.

٤١- النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير ابن الجزري ، ط. دار الكتب العلمية بيروت.

٤٢- الميمونة الفريدة لناظمها أبي عبدالله محمد بن سليمان القيسي فرغ من نظمها سنة ٧٤٦هـ ، مخطوط بالخزانة الحسنية، رقم ٤٥٥٨ بالرباط.

٤٣- هجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس المهدوي، تحقيق محيي الدين رمضان ، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٩، جزء ١ سنة

١٣٩٣هـ.

٤٤- هذا تقييد طرر على مورد الظمآن متلقاه من شيوخ مدينة فاس وتعرف بالطرر الفاسيات ، مقيّدها غير مذكور مخطوط ضمن مجموع (٧٤/٦) الخزانة الحسنية بالرباط.

٤٥- الوسيلة إلى كشف العقيلة لأبي الحسن علم الدين السخاوي ، مخطوط رقم ٤٣٢ مكتبة الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة.

***